AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www. www.au.int

المحتويات

الرقم	رقم المقرر	عنوان المقرر	عدد الصفحات
1	ASSEMBLY/AU/DEC. 569 (XXV)	مقرر بشأن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية، الوثيقة ASSEMBLY/AU/11(XXV)	2
2	ASSEMBLY/AU/DEC.570 (XXV)	مقرر القمة بشأن انتشار فيروس مرض الإيبولا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXV)	2
3	ASSEMBLY/AU/DEC.571 (XXV)	مقرر بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/14(XXV)	2
4	ASSEMBLY/AU/DEC.572 (XXV)	مقرر	

12	ASSEMBLY/AU/DEC.580 (XXV)	مقرر بشأن المشاركة الأفريقية في المفاوضات العالمية حول المناخ، الوثيقة ASSEMBLY/AU/16 (XXV)	4
13	ASSEMBLY/AU/DEC.581 (XXV)	مقرر بشأن تاريخ ومكان عقد الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2016	1
14	ASSEMBLY/AU/DEC.582 (XXV)	مقرر بشأن ترشيد قمم الاتحاد الأفريقي وأساليب عمله، الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXV)	2
15	ASSEMBLY/AU/DEC.583 (XXV)	مقرر بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/7 (XXV)	7
16	ASSEMBLY/AU/DEC.584 (XXV)	مقرر بشأن تقرير رئيسة المفوضية عن الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، الوثيقة ASSEMBLY/AU/7 (XXV)	3
17	ASSEMBLY/AU/DEC.585 (XXV)	مقرر بشأن تقرير المفوضية عن الحكم في إفريقيا (مع التركيز على المنظومة الأفريقية للحكم والانتخابات)، الوثيقة ASSEMBLY/AU/8 (XXV)	2
18	ASSEMBLY/AU/DEC.586 (XXV)	مقرر بشأن إحاطة المفوضية حول تنفيذ المقررات السابقة للمحكمة الجنائية الدولية	1
19	ASSEMBLY/AU/DEC.587 (XXV)	مقرر بشأن إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي بشأن أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا، الوثيقة EX.CL/913(XXVII)	2
		الإعلانات والمقرر	
20	ASSEMBLY/AU/DECL.1 (XXV)	إعلان عام 2015 عام "تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة أفريقيا 2063"، الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XXV)	9
21	ASSEMBLY/AU/DECL.2 (XXV)	إعلان بشأن القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا "التراث التاريخي الذي نتركه للأجيال القادمة"، الوثيقة ASSEMBLY/AU/17 (XXV)ADD.4	3

22	ASSEMBLY/AU/DECL.3 (XXV)	إعلان بشأن إطلاق المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، الوثيقة EX.CL/907(XXVII)	2
23	ASSEMBLY/AU/DECL.4 (XXV)	إعلان بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط، الوثيقة ASSEMBLY/AU/9 (XXV)	2
24	ASSEMBLY/AU/DECL.5 (XXV)	إعلان حول الاعتماد على الذات	2
25	ASSEMBLY/AU/DECL.6 (XXV)	إعلان المؤتمر حول الهجرة، الوثيقة ASSEMBLY/AU/18 (XXV)	2
26	ASSEMBLY/AU/RES.1 (XXV)	قرار بشأن أرخبيل شاجوس، الوثيقة EX.CL/901(XXVII)	3

مقرر

بشأن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/11(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بنتائج المؤتمر، **ويعتمد** ما يلي:
   1) الأهداف والمبادئ التوجيهية للتفاوض على منطقة التجارة الحرة القارية؛
   2) خارطة الطريق الإرشادية للمفاوضات على منطقة التجارة الحرة القارية؛
   3) اختصاصات منتدى التفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية؛
   4) الترتيبات المؤسسية للتفاوض على منطقة التجارة الحرة القارية؛
   5) مشروع إعلان بشأن إطلاق مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية.
2. **يعرب عن ارتياحه** للعمل التحضيري الذي تم القيام به لإطلاق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية؛ و**يلتزم** بالتفاوض على منطقة التجارة الحرة القارية ذات منافع كبيرة عن طريق البناء على التقدم المحرز بالفعل من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
3. **يقوم بإطلاق المفاوضات** لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بهدف الدمج بين الأسواق الأفريقية تمشيا مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية؛
4. **يطلب من** منتدى التفاوض حول منطقة التجارة الحرة القارية بتنظيم اجتماعه الافتتاحي في 2015 والعمل باتجاه استكمال هذه المفاوضات بحلول 2017؛
5. **يدعو** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي والشركاء الإنمائيين بتقديم الدعم الضروري للدول الأعضاء، والمفوضية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان استكمال المفاوضات في الوقت المناسب.
6. **يحيط علما** مع التقدير بحالة التحضيرات للمؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة

العالمية 2015، ويهنئ جمهورية كينيا على استضافتها هذه الندوة الهامة، ويحث الدول الأعضاء على المشاركة بشكل نشط؛

7. **يرحب ب:**

1) الإحاطة بشأن التقدم المحرز في قانون النمو والفرص لأفريقيا وكذلك مبادرة عقد اجتماع وزاري في الغابون تحضيرا لمنتدى قانون النمو والفرص لأفريقيا.

2) الإحاطة بشأن المؤتمر العاشر للأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقده في ليما، البيرو في مارس 2016، **ويهنئ** في هذا الصدد، معالي السيدة أمينة محمد، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية لجمهورية كينيا، على تنصيبها رئيسة للمؤتمر الوزاري العاشر من قبل المجلس التنفيذي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

8. **يهنيء** السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) ومجموعة شرق أفريقيا، على إطلاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية في شرم الشيخ، مصر، في يونيو 2015 وهو ما يعتبر إنجازاً كبيراً نحو التكامل القاري يجب أن تحذو حذوه الأقاليم الأخرى.

–

مقرر

القمة بشأن انتشار فيروس مرض الإيبولا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/6 (XXV)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علماً** بتقرير المفوضية المرحلي عن انتشار فيروس مرض الإيبولا، **ويلاحظ** أن نهاية حالة الطوارئ بشأن انتشار فيروس مرض الإيبولا وقيام بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة الإيبولا في غرب أفريقيا بالاستعداد للقضاء النهائي على المرض بنهاية ولايتها الحالية في 18 أغسطس 2015؛

2- **يهنئ** شعب وحكومة ليبيريا على إعلان منظمة الصحة العالمية خلو هذا البلد من مرض الإيبولا في 9 مايو 2015؛

3- **يعرب عن تقديره:**

1) لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت بعمال الصحة المتطوعين في بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة الإيبولا في غرب أفريقيا، **ويشيد** بالمفوضية لاتخاذها كافة إجراءات السلامة اللازمة التي ضمنت سلامة رجوع جميع عمال الصحة المتطوعين؛

2) للدول الأعضاء والشركاء الذين قدموا الدعم المالي والمادي لبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة الإيبولا في غرب أفريقيا والدول المتضررة.

4- **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة على أعلى مستوى، في المؤتمر الدولي حول مكافحة أفريقيا للإيبولا الذي موضوعه هو "**أفريقيا تساعد أفريقيا في التعافي وإعادة الإعمار**"، المقرر عقد في ملابو، غينيا الاستوائية يومي 20 و 21 يوليو 2015؛

5- **يشيد** بالقطاع الخاص الأفريقي لدعمه المالي والمادي، **ويطلب** من الدول الأعضاء تسهيل استمرار مبادرة الرسائل القصيرة بمنح التصريح المطلوب عن طريق سلطاتهم الوطنية التنظيمية إلى مشغلي الشبكات المتجولة؛

6-**يطلب** من المفوضية:

1) القيام بالمراجعة الشاملة لإطار السياسة الإنسانية حتى يحتوى على بروتوكول موسع لإدارة الكوارث يعالج الفجوات الحالية في تنسيق الاستجابة للكوارث والطوارئ من قبل المفوضية وتقديم تقرير عن ذلك لقمة يناير 2016؛

2) بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين لتشكيل فريق أفريقي لعمال الصحة المتطوعين يتم نشره خلال تفشي الأمراض وغيرها من الطوارئ الصحية وتقديم تقارير عن التقدم المحرز بشكل منتظم لمؤتمر الاتحاد؛

7-**يقرر** الإبقاء على المسألة قيد النظر، و**يطلب** من المفوضية إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر إلى المجلس التنفيذي في يناير 2016.

-

مقرر

بشأن تقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/14(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير برنامج إيدز ووتش آفريكا والتوصيات الواردة فيه، **وبتطورات** نهاية مدة خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي حول المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا؛
2. **يشيد** بالجهود العملية التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيون الدوليون في تنفيذ خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي للفترة 2012-2015، و**يُقرر** تمديد سريان مفعول خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي حول المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في أفريقيا للفترة 2012-2020 لتنفيذها الكامل؛
3. **يطلب** من المفوضية

1) العمل مع وكالة النيباد التشاور مع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين لوضع "إطار تحفيزي" يتضمن المعالم الرئيسية للقضاء على الإيدز والسل والملاريا ووفقا لهدف 2030 لأبوجا +12، **ويحث** كل الفاعلين على حشد الموارد الضرورية، ورفع مستوى العلاجات، والمضي في استراتيجية شاملة لتسريع القضاء على الإيدز والسل والملاريا؛

2) وضع آلية محاسبة بأهداف ومؤشرات واضحة لرصد وقياس أولويات الاستجابة للأمراض الثلاثة، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء؛

4. **يعرب عن تقديره** للتقدم المحرز في الحصول على الأدوية بتحفيز من البرنامج الأفريقي لمواءمة التنظيم الدوائي تماشيا مع الركيزة الثانية لخارطة الطريق للاتحاد الأفريقي وخطة الصناعة الصيدلانية لأفريقيا، ويحث النيباد، والدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة لمضاعفة جهود التنفيذ؛

5. **يجدد تأكيد** الالتزام بتقوية النظم الصحية وزيادة التمويل المحلي وفقا لهدف أبوجا في تحقيق هدف نسبة 15% **ويكرّر** التأكيد على أهمية المساءلة المستمرة والاستخدام الحكيم للموارد المحلية والدولية؛

6. **يدعو** الدول والشركاء الإنمائيين للمساهمة في الهدف الخامس لتجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة هذه الأمراض الثلاثة وإنقاذ الأرواح؛

7. **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز إدماج الاستجابة للإيدز والسل والملاريا والمساواة بين الجنسين في تنفيذها للمشاريع الرئيسية الكبرى لرفع مستوى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لزيادة التمويل المحلي كجزء من النهج المبتكرة لتحقيق التمويل المستدام للصحة؛

8. **يعتمد** التقرير عن أفضل الممارسات في القضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل وفقا للخطة العالمية والخطة الأفريقية للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام 2015 والحفاظ على حياة أمهاتهم، **ويحث** الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير لتسريع القضاء على انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل والوقاية منه بحلول 2030.

–

مقرر

بشأن البنود التي اقترحتها الدول الأعضاء،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/17 (XXV) ADD.1-4

إن المؤتمر:

1- **يحيط علما** بالبنود المقترحة من قبل الدول الأعضاء، **ويشدد** على الحاجة للاحترام الصارم لقواعد الإجراءات بخصوص تقديم البنود لأجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي؛

ألف. بشأن إطلاق إسم البروفيسور وانجاري ماثاي على حديقة الاتحاد الأفريقي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXV)ADD.1

2- **يقر** بأهمية حفظ البيئة وحمايتها وبالحاجة إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ **ويقدر** المساهمة التي قدمتها البروفيسور الراحلة وانجاري ماثاي لصالح القارة الأفريقية والعالم أجمع فيما يخص دعم هذه المساعي؛

3- **يُجيز** اقتراح جمهورية الكونغو إطلاق اسم البروفسير وانجاري ماثاي على حديقة الاتحاد الأفريقي تقديرا من الاتحاد الأفريقي لما قدمته من مساهمة للقارة الأفريقية والعالم؛

4- **يطلب** من المفوضية العمل مع جمهورية الكونغو لضمان إطلاق اسم حديقة الاتحاد الأفريقي رسميا باسم البروفيسرة وانجاري ماثاي في 2015.

باء: بشأن عرض نتائج قمة داكار حول التعليم العالي، الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXV)ADD.2

إن المؤتمر:

5- **يعبر** عن تقديره الكبير لنتائج قمة دكار حول التعليم العالي، بما في ذلك إعلان تعزيز التعليم العالي من أجل مستقبل أفريقيا؛

6- **يشدد على يؤكد** أهمية تعزيز التعليم العالي ودوره في تحقيق أجندة الاتحاد الافريقي 2063؛

7- **يطلب** من:

1) المفوضية ريادة بناء فضاء أفريقي للتعليم العالي والبحث وفقا لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمواءمة التعليم العالي بهدف تشجيع الترابط الشبكي بين الأوساط الأكاديمية الأفريقية وتنقل الأساتذة والطلبة؛

2) الدول الاعضاء:

أ. إلى تعزيز دعمها واستثمارها في التعليم العالي من أجل تنمية رأس مال ثقافي رفيع المستوى، وتعزيز لإمكانيات توظيف الشباب عبر مهارات ريادة الأعمال التجارية والإبتكار؛

ب. العمل على أجل القضاء على الفوارق وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم العالي؛

ج. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي من أجل توسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي وتحقيق جودته؛

د. مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للتعليم العالي مع الاستراتيجية القارية للاتحاد الأفريقي لما بعد 2015 في هذا المجال؛

8- **يلتزم** بإنشاء فريق من عشرة رؤساء دول وحكومات (اثنين من كل منطقة جغرافية)، كمناصرين أفريقيين للتعليم والعلوم والتكنولوجيا للاجتماع وتقديم تقرير عن وضع التعليم والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا إلى قمة الاتحاد الأفريقي مرة واحدة في السنة؛

9- **يجيز** تعيين فخامة الرئيس السنغالي ماكاي سال المنسق الأول لفريق المناصرين.

جيم. **بشأن وضع التقدم المحرز في تنفيذ المقرر** ASSEMBLY/DEC.465(XX) **بشأن إنشاء تحالف الجنوب/الجنوب والثلاثي لدعم أجندة التنمية لما بعد 2015 لأفريقيا والتعجيل به، الوثيقة** ASSEMBLY/AU/18(XXV)ADD.3

10- **يعبر عن تقديره** لأنشطة المتابعة المتخذة من قبل غينيا فيما يخص تنفيذ المقرر ASSEMBLY/DEC.465 (XX) بشأن إنشاء تحالف الجنوب- الجنوب والثلاثي، ويعتمد المذكرة المفاهيمية وخارطة الطريق الجديدة لتنفيذه؛

11- **يطلب** من المفوضية القيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، بعقد مؤتمر شركاء التحالف قبل نهاية شهر ديسمبر 2015؛

دال. بشأن القضاء على مرض شلل الأطفال في أفريقيا "إرثنا التاريخي للأجيال القادمة"،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/18(XXV) ADD.4

إن المؤتمر:

12- **يعرب عن خالص تقديره** لنيجيريا على هذه المبادرة القيمة وعلى جهودها وإنجازاتها في القضاء على مرض شلل الأطفال على ترابها عام 2014 وفقا لسياسات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المتعلقة بالصحة؛

13- **يشجع** جميع الدول الأعضاء على ترسيخ أفضل التجارب والممارسات في القضاء على مرض شلل الأطفال في القارة باعتبارها إرثاً هاماً للأجيال القادمة في أفريقيا. في هذا الصدد، **يدعو** الدول الأعضاء إلى رصد الموارد الكافية لمكافحة شلل الأطفال.

-

مقرر

بشأن اللجنة رفيعة المستوى حول أجندة التنمية لما بعد 2015،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/15(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقدم الذي أحرزه فريق المفاوضين الأفريقيين في نيويورك؛
2. **يؤكد** أن أجندة التنمية لما بعد 2015 يجب أن تكون طموحة ومزودة بوسائل تنفيذ كافية يمكن التنبؤ بها وفي حينها ومستجيبة لمستوى الطموحات في تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية المستدامة؛
3. **يدعو** اللجنة الرفيعة المستوى إلى مواصلة عمليات التفاوض الحكومية المشتركة من خلال فريق المفاوضين الأفريقيين حتى إتمامها في سبتمبر 2015؛
4. **يكرر نداءه** الموجه إلى الدول الأعضاء للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث على مستوى رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في أديس أبابا، إثيوبيا من 13-16 يوليو 2015؛
5. **يشجع** الدول الأعضاء على المشاركة في قمة الأمم المتحدة المقرر عقدها في سبتمبر 2015 على أعلى مستوى سياسي حول اعتماد أجندة التنمية لما بعد 2015 نظراً لأهميتها بالنسبة للقارة؛
6. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة، على المستوى الفني، في عملية وضع المؤشرات العالمية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة كوسيلة لبناء القدرات وضمان التماسك بين المؤشرات على الأصعدة العالمية أو الإقليمية والوطنية؛
7. **يطلب** من اللجنة الرفيعة المستوى تقديم تقرير نهائي إلى المؤتمر في 2016؛
8. **يعرب عن امتنانه** للجنة الرفيعة المستوى وفريق المفاوضين الأفريقيين لما قاما به من عمل.

–

مقرر

بشأن تقرير لجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات العشرة

لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/12 (XXV)

إن المؤتمر:

1- **يذكّر** بالمقررات ASSEMBLY/AU/DEC.564(XXIV), ASSEMBLY/AU/DEC.573 (XXIII), EXT/ASSEMBLY/AU/DEC.1 (IV), ASSEMBLY/AU/DEC.430 (XIX) و ASSEMBLY/AU/DEC.485(XXI)؛

2- **يحيط علما** بالتقرير السادس عشر للجنة العشرة لرؤساء الدول والحكومات العشرة لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

3- **يحيط علما** بالقمة التشاورية للجنة رؤساء الدول التي عقدت في ليفنجستون، بجمهورية زامبيا، يوم 9 مايو 2015 ومشاورات التواصل رفيعة المستوى مع الدول الخمسة الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن؛

4- **يحيط علما أيضا** بالتقدم المحرز في كل من المفاوضات الحكومية المشتركة والاتصالات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحشد الدعم للموقف الأفريقي الموحد؛

5- **يرحب** بالدعم الذي ظل الموقف الأفريقي الموحد يحشده بشأن إصلاح مجلس الأمن االتابع للأمم المتحدة؛

6- **وإذ يثني** على لجنة العشرة لالتزامها على أعلى المستويات بالدعوة والترويج للموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمسائل المرتبطة به، **يجدد التأكيد** على التزامه القوي بإجماع إيزولويني وإعلان سرت اللذين يحتويان على الموقف الأفريقي الموحد؛

7- **يؤكد من جديد أيضاً** أن الموقف الأفريقي الموحد، كما هو وارد في اجماع إيزولويني وإعلان سرت، يظل هو الخيار المجدي الوحيد الذي يعكس التطلع والحق الشرعي لأفريقيا في تصحيح الجور التاريخي الذي عانته القارة، من بين أمور أخرى؛

8- **يجدد نداءه** لأفريقيا للاستمرار في التحدث بصوت واحد وعلى نحو متماسك بشأن كافة القضايا المتعلقة بعملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمسائل المرتبطة به؛

9- **ويشدد** على الحاجة الملحة لضمان مواصلة الحفاظ على مصالح أفريقيا في جميع الأوقات في المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن؛

10- **يشدد كذلك** على ضرورة استمرار لجنة العشرة في تكثيف الجهود للدعوة والترويج للموقف الأفريقي الموحد خلال المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية والتواصل على أرفع المستويات السياسية من أجل حشد وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة لدعمه، ومواصلة عقد الاجتماعات رفيعة المستوى على هامش قمة الاتحاد الأفريقي بهدف الترويج أكثر للموقف الأفريقي الموحد وتعزيز المكاسب المحققة حتى الآن؛

11- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستمرار في تسهيل أنشطة الممثلين الدائمين الأفريقيين الأعضاء في لجنة العشرة لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمشاركين في المفاوضات الحكومية المشتركة بشأن إصلاح مجلس الأمن والمشاورات المرتبطة بها؛

12- **يُقرر إدراج** مخصصات في ميزانية المفوضية لغرض تمويل أنشطة لجنة العشرة؛

13- **يكرر دعوته** للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن ضمن أولويات سياساتها الخارجية أثناء الاتصال مع الشركاء غير الأفريقيين، ولاسيما تضمين الحاجة لتصحيح الجور التاريخي الذي لا تزال القارة تعاني منه، في خطاباتها خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

14- **يجدد التأكيد** على ضرورة أن تبقي لجنة العشرة هذه المسألة قيد النظر حتى تحقق أفريقيا أهدافها بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، **ويطلب** من اللجنة تقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد في يناير 2016.

-

مقرر

بشأن انتخاب ستة (6) أعضاء في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته،

الوثيقة EX.CL/918 (XXVII)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علما** بانتخاب ستة (6) أعضاء في اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته من قبل المجلس التنفيذي؛

2- **يعين** الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة الأفريقية حول حقوق الطفل ورفاهيته **لولاية مدتها خمس (5) سنوات.**

الرقم	الاسم	البلد
1	السيدة ديكيري ماري–كريستين بوكوم	كوت ديفوار
2	آوير جاوار	نيجيريا
3	ماريا ماباني–كاويمبي	زامبيا
4	كليمانت ماشامبا	تنزانيا
5	بينيام داويت ميزمور	إثيوبيا
6	السيدة جويسيوون نانيكي أنكوي	بوتسوانا

3- **يطلب** من المفوضية إعداد طرق ضمان الاحترام التام لمبادئ التمثيل الإقليمي والجنساني العادل في كافة أجهزة ومؤسسات الاتحاد وتقديم هذه الطرق إلى قيمة يناير 2016

مقرر

بشأن انتخاب ثلاثة (3) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

الوثيقة EX.CL/919 (XXVII)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علما** بانتخاب ثلاثة (3) أعضاء في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من قبل المجلس التنفيذي،

2- **يعين** الأعضاء التالية أسماؤهم في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب **لولاية مدتها ست (6) سنوات:**

الرقم	الاسم	البلد
1	سولومون آييلي ديرسو	**إثيوبيا**
2	السيد لـ. كينج جيمسينا إيسي	**سيراليون**
3	السيد سيلوي كاييتيسي زينابو	**رواندا**

3- **يطلب** من المفوضية إعداد طرق ضمان الاحترام التام لمبادئ التمثيل الإقليمي والجنساني العادل في كافة أجهزة ومؤسسات الاتحاد وتقديم هذه الطرق إلى قيمة يناير 2016

مقرر

بشأن ميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2016،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/3 (XXV)

إنّ المؤتمر:

1- **يوافق** على ميزانية إجمالية قدرها **416,867,326** دولارا أمريكيا لميزانية الاتحاد الأفريقي للسنة المالية 2016، موزعة بين الميزانية التشغيلية بمبلغ **150,503,875** دولارا أمريكيا والميزانية البرنامجية بمبلغ قيمته **قدره 266,363,451** دولارا أمريكيا يتم تمويلها على النحو التالي:

1) مبلغ إجمالي قدره 169.833.340 دولارا أمريكيا كمساهمات مقدرة للدول الأعضاء.

2) ومبلغ إجمالي قدره 247.033.986 دولارا أمريكيا يتم الحصول عليه من الشركاء الدوليين.

2- **يوافق أيضا** على توزيع الميزانية بين أجهزة الاتحاد الأفريقي كما يلي:

الأجهزة	الدول الأعضاء			الشركاء			إجمالي ميزانية سنة 2016		
	التشغيلية	البرنامجية	الإجمالي	التشغيلية	البرنامجية	الإجمالي	التشغيلية	البرنامجية	الإجمالي 2016
مفوضية الاتحاد الأفريقي	107,213,380	19,174,284	126,387,664		192,461,978	192,461,978	107,213,380	211,636,262	319,449,642
البرلمان الأفريقي	12,016,230		12,016,230		20,444,763	20,444,763	12,016,230	20,444,763	32,460,993
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	7,934,915		7,934,915		2,351,486	2,351,486	7,934,915	2,351,486	10,286,401
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	4,279,846		4,279,846		1,301,399	1,301,399	4,279,846	1,301,399	5,581,245
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	1,043,396		1,043,396		991,223	991,223	1,043,396	991,223	2,034,619

33,885,492	25,013,737	8,871,755	25,013,737	25,013,737		8,871,755		8,871,755	النيباد
684,775	295,200	389,575	295,200	295,200		389,575		389,575	لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي
1,376,408	-	1,376,408	-			1,376,408		1,376,408	المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد
797,216	797,216	-	-			797,216	797,216		مجلس السلم والأمن
739,178	485,367	253,810	445,802	445,802		293,375	39,565	253,810	اللجنة الأفريقية للخبراء حول حقوق الطفل ورفاهيته
									المكاتب المخصصة للاتحاد الأفريقي
945,268	-	945,268	-			945,268		945,268	اللجنة الأفريقية للطاقة
735,512	-	735,512	-			735,512		735,512	فريق الخبراء الدولي المعني بالتصحر
735,512	-	735,512	-			735,512		735,512	المركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في أفريقيا
2,526,668	-	2,526,668	-			2,526,668		2,526,668	الجامعة الأفريقية
2,135,276	1,453,676	681,600	2,135,276	1,453,676	681,600	-		-	المعهد الأفريقي للتحويلات المالية
3,093,121	1,593,121	1,500,000	1,593,121	1,593,121		1,500,000		1,500,000	المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها
416,867,326	**266,363,451**	**150,503,875**	**247,033,986**	**246,352,386**	**681,600**	**169,833,340**	**20,011,065**	**149,822,275**	**الإجمالي**

3- **يأذن** للمفوضية بمواصلة السعي للحصول على موارد إضافية قدرها **70,552.314** دولارا أمريكيا لتمويل برامج الاتحاد حتى نهاية عام 2015 ورفع تقرير عن الوضع إلى لجنة الممثلين الدائمين قبل قمة يناير 2016.

4- **يؤكد** على أهمية ملكية الدول الأعضاء لبرامج الاتحاد الأفريقي من خلال الإظهارالفعال للإرادة السياسية وبالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، ولاسيما المشاريع الرائدة الواردة في الخطة العشرية لتنفيذ أجندة 2063، والحد من الاعتماد على التمويل الخارجي؛

5- **يطلب** من المفوضية:

1) اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين معدل تنفيذ الميزانية من الموارد المتاحة؛

2) تعزيز عمليات الرقابة الداخلية بهدف ضمان الاستخدام الرشيد للموارد التي وضعت تحت تصرف المنظمة؛

3) القيام، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، بإجراء دراسة حول نظام العقوبات الخاص بالمساهمات لجعله فعالا وتقديم التوصيات المناسبة لأجهزة صنع السياسة.

6- **يشدّد** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتخصيص الموارد لقضايا السلم والأمن مع الأخذ في الاعتبار قرار الدول الأعضاء توفير 25٪ من ميزانيتها للسلم والأمن؛

7- **يوافق** على 2٪ من ميزانية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لسنة 2016 على أن يتم دعمها بالمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء؛

8- **يقرّر** تنفيذ مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.561(XXIV) بشأن مصادر التمويل البديلة حيث تعزّز الدول الأعضاء ملكية ميزانية الاتحاد من خلال تمويل 100% من الميزانية التشغيلية، و75% من الميزانية البرنامجية و25% من ميزانية السلم والأمن إعتبارا من يناير 2016 على أن يتم تنفيذ ذلك تدريجيا خلال فترة خمس سنوات.

9- **يقرر** الزيادة بنسبة 2% للوصول إلى هدف 1% و12% لصندوق المرأة وصندوق السلام على التوالي.

مقرر

بشأن جدول تقدير الأنصبة ومصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/5 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بتقرير اللجنة الوزارية المختصة عن مراجعة جدول تقدير جدول الأنصبة؛
2. **يقرّر** إجازة توصيات اللجنة الوزارية المختصة كما يلي:

1) سيكون جدول تقدير الأنصبة الجديد قائما على مبادئ التضامن والدفع العادل والقدرة على الدفع بطريقة تضمن عدم تحمل أية دولة وحدها حصة غير متناسبة من الميزانية؛

2) سيسعى جدول تقدير الأنصبة الجديد إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ) 100% من الميزانية التشغيلية للاتحاد.

ب) 75% من الميزانية البرنامجية للاتحاد.

ج) 25% من عمليات دعم السلام.

3) سيكون جدول تقدير الأنصبة الجديد قائما على نظام الفئات التالية:

أ) الفئة 1- جميع البلدان التي يفوق ناتجها المحلي الإجمالي 4%.

ب) الفئة 2- جميع البلدان التي يفوق ناتجها المحلي الإجمالي 1% ويقل عن 4%.

ج) الفئة 3- جميع البلدان التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 1% فما دونه.

4) ينبغي أن يتم تنفيذ الأهداف المذكورة في 2) أعلاه تدريجيا خلال 5 سنوات اعتبارا من يناير 2015.

3. **يقرر أيضا** ما يلي:

1) سيكون تقدير الأنصبة الجديد قائما على مبدأ تحمل الدول الأعضاء الخمسة في الفئة 1 60% من الميزانية موزعة بينها بالتساوي؛ في حين تدفع البلدان الأعضاء في الفئتين 2 و 3 حسب قدرتها على الدفع كما هو وارد في الخيار 3 من المقترح.

2) ينبغي أن يقوم جدول تقدير الأنصبة على سقف لا يتجاوز 12 في المائة دون فرض حد أدنى.

3) سيتم تنفيذ جدول تقدير الأنصبة للسنوات المالية 2016 و2017 و2016.

4. **يعتمد** جدول تقدير الأنصبة على النحو المذكور الذي يشكل مزيجا من القدرة البحتة لبعض الدول الأعضاء على الدفع وتساوي الأنصبة بين دول أخرى وفقا لنسبة الميزانية في كل فئة؛
5. **يحثّ** الدول الأعضاء على الأخذ من مجموعة من خيارات المصادر البديلة غير الشاملة وغير الملزمة وفقا لمقتضياتها وقوانينها ولوائحها وأحكامها الدستورية الوطنية؛
6. **يحثّ** المفوضية، بالتعاون مع اللجنة الوزارية المختصة، على إنشاء آلية مراجعة قوية خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ الميزانية لتقييم الآثار المحتملة والتوصية بإجراء التعديلات عند الاقتضاء؛
7. **يشجع** المفوضية واللجنة الوزارية المختصة على مواصلة العمل معا وتحديد طرق ضمان التآزر بين مراجعة جدول تقدير الأنصبة وإعداد الميزانية وتنفيذها وتقييمها؛
8. **يحثّ** الدول الأعضاء على العمل بروح من التضامن والاكتفاء الذاتي من أجل تحقيق أهداف المساهمات المحددة الواردة في مقررات المؤتمر ذات الصلة؛
9. **يطلب** من اللجنة الوزارية المختصة، وهي تجتمع بشكل مفتوح، مواصلة واستكمال عملها في إنشاء آلية مساءلة ورقابة سليمة وذات مصداقية تضمن التدقيق الفعال في عمليات الميزانية، بما في ذلك تقديمها وتنفيذها. في هذا الصدد، يطلب أيضا من اللجنة الوزارية المختصة المعنية بجدول تقدير الأنصبة أن تجتمع في أكتوبر 2015 لبحث جميع المسائل العالقة، بما فيها التشاور مع جمهورية أنجولا حول تقدير نصيبها، وأن تقدم تقريرها عن المسألة إلى القمة القادمة في يناير 2016.
10. **يحثّ** المفوضية على تقديم كافة أنواع الدعم اللازم لتسهيل استكمال العملية في الوقت المناسب من خلال توفير قائمة شاملة لآليات المساءلة الحالية والمقترحة؛
11. **يشجّع** الدول الأعضاء على الإسراع بدفع مساهماتها المقدرة فور دخول جدول تقدير الأنصبة الجديد حيز التنفيذ.

–

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/10 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يلاحظ بكل التقدير** تقرير رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد، رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد ماكي سال؛
2. يجيز نتائج الدورة الثالثة والثلاثين للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد؛
3. **يؤكد مجدداً** بأن النيباد آلية استراتيجية للإسراع بتنفيذ أجندة التكامل الإقليمي للاتحاد الأفريقي، **ويجدد الالتزام** بإبداء إرادة سياسية وعزيمة قوية للتسريع بتحقيق النيباد أهدافها على كافة المستويات في إطار أجندة 2063؛
4. [illegible]

[illegible] قور [illegible] التنيباد [illegible] ف [illegible] تاد [illegible] التمكيد [illegible] امتـ [illegible] يا [illegible] للـ [illegible] ة [illegible] للأفريهه لةيالتاما [illegible]

الموجه نحو تعزيز تمكين المرأة وتوجيه مسائل الجنسين مساهمة في تنفيذ أجندة 2063؛

7. **يذكر** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/563(XXIV)، **ويلاحظ على وجه الخصوص** زيادة الدعم الفني من قبل وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بغية تعزيز القدرة المؤسسية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال نشر خطة تنفيذ تنمية القدرات للمجموعات الاقتصادية الإقليمية 2015- 2025؛

8. **يكلف** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بالتعاون مع لجنة الإيكواس في دعم خطة القدرات القصيرة والمتوسطة الأمد في المرحلة الثانية استجابة لدعوة فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد والإيكواس. ويطلب من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد توفير الدعم الفني لتعضيد التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تعزيز القدرات بما في ذلك الكوميسا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) وجماعة شرق أفريقيا إلى جانب المجموعات الاقتصادية الأخرى؛

9. **يذكّر كذلك** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/563(XXIV) **ويلاحظ** الإجراءات المتخذة من قبل لجنة التخطيط والتنسيق للنيباد للحصول على الاعتماد ككيان تنفيذي إقليمي ضمن صندوق المُناخ الأخضر لتعبئة موارد جديدة وإضافية لتمويل المشاريع الإقليمية من خلال صندوق تغير المناخ للنيباد وتشكيل فريق العمل لشركاء تنمية النيباد لدفع برنامج الدعم للزراعة وتغير المناخ ومسائل الجنسين؛

10. **يرحب** بإطلاق منتدى وتحالف الزراعة الذكية المواتية للمناخ كمنبر للدعم المنسق في الاستجابة لأثر تغير المناخ والقابلية للتغير. **ويحث** وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد من خلال التحالف على زيادة التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، المنظمات غير

الحكومية والشركاء في تحقيق هدف الوصول إلى 25 مليون مزرعة عائلية بحلول 2015؛

11. **يقّر** برنامج الحوكمة للموارد الطبيعية للنيباد، ويدعو وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد إلى دعم القدرات المالية والفنية للدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات الضرائب والتعاقدات ذات الطبيعة المعقدة بشأن الموارد الطبيعية والتفاوض عليها لتحقيق الحد الأقصى من العوائد للبلدان الأفريقية والمجتمعات المحلية؛

12. بالإضافة إلى طلب قيام وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد بوضع إطار سياسة لها بشأن توظيف الشباب في أفريقيا بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه يتعين عليها تقديم الإطار إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد في الوقت المناسب للبحث؛

13. تعزيزاً لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ومبادرة مناصرة البنية التحتية الرئاسية للنيباد، **يرحب** بالإطلاق الرسمي لشبكة الأعمال القارية في كيب تاون في 1 يونيو 2015 كمنبر للقطاع الخاص لتخفيز الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية بشأن خطة عمل أجندة داكار، وتمويلها؛

14. **وإذ يقر** بأن الطاقة تظل أولوية أساسية للتحول الهيكلي لأفريقيا وإذ يشير إلى التدابير المتخذة لتنفيذ برنامج تنمية البنية التحتية في إفريقيا ومقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.563 (XXIV) بشأن الرؤية الأفريقية للطاقة، فإنه **يقترح** إنشاء أداة أفريقية تتولى أفريقيا توجيهها لتنسيق جميع المبادرات العالمية والدعم المالي المخصص لقطاع الطاقة لتحقيق أقصى قدر من المنافع لصالح أفريقيا.

15. **يلاحظ** نتائج حوار التواصل لقمة مجموعة ال7 مع أفريقيا في شلوس إيلماو، ألمانيا استناداً إلى التفاعل بين مجموعة ال7 وقادة أفريقيا المشاركين في 8 يونيو 2015.

ويعيد التأكيد على الحاجة الدائمة إلى أن تستند الشراكات العالمية باستمرار، إلى أولويات تنمية أفريقيا، **ويرحب** بالالتزام المتجدد بدعم أجندة السلم، الأمن والاستقرار لأفريقيا، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومكافحة فيروس مرض الإيبولا، **ويطلب** من وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد متابعة تنفيذ التزامات مجموعة ال7 حول مبادرة تعزيز المساعدة في المفاوضات التعاقدية ذات الطبيعة المعقدة مع التركيز مبدئياً على الصناعات الاستخراجية؛

16. يشيد بلجنة توجية النيباد ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد على المشاورات التحضيرية التي جرت مع الشركاء الدوليين لأفريقيا نحو إطلاق المنبر العالمي للشراكة مع أفريقيا والتي استضافتها حكومة إثيوبيا في أديس أبابا في مايو 2015. **ويرحب** بحرارة بالعرض الذي قدمه من قبل رئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد لعقد الدورة الأولى للمنبر الجديد في داكار، السنغال في أكتوبر 2015، **ويشدد** على أهمية سير عمل المنبر العالمي للشراكة مع أفريقيا كآلية شراكة تملكها وتقودها أفريقيا، على نحو تام؛

17. **يعرب عن خالص تقديره بل ويشيد** بالدكتور دونالد كابوروكا، الرئيس الذي انتهت مدة ولايته لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية إقراراً بمساهماته الهائلة والدعم المستمر لأهداف ومبادرات التنمية للاتحاد الأفريقي، وخصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ النيباد، **ويرحب** بمنحه جائزة التقدير الخاصة كأفضل شريك مهم للنيباد المقدمة نيابة عن لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد من قبل فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه النيباد.

–

مقرر

بشأن المشاركة الأفريقية في المفاوضات العالمية حول المناخ،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/16 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بما يلي: تقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ، عبد الفتاح السيسى، رئيس جمهورية مصر العربية، عن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا والتحضير لأحداث المناخ العالمية في 2015، و**يجيز** التوصيات الواردة فيه؛
2. **يعرب عن تقديره** لمجموعة المفاوضين الأفريقيين لتمثيل مصالح أفريقيا في مفاوضات تغير المناخ والطريقة البناءة التي دفعت باتفاقية عملية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ إلى الأمام؛ و**يحث** مجموعة المفاوضين الأفريقية على الحفاظ على وحدة المجموعة وعلى مواصلة تمثيل المصالح الأفريقية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ؛
3. **يؤكد مجددا** أن أي اتفاق يعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ خلال دورته الحادية والعشرين، المقرر عقدها في باريس في ديسمبر 2015، ينبغي أن يتمشى مع مبادئ وأحكام الاتفاقية، ولا سيما مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الفردية والإنصاف؛
4. **يؤكد مجددا أيضا** أن أي اتفاق يعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ خلال دورته الحادية والعشرين يجب أن يعزز تنفيذ مبادئ

وأحكام الاتفاقية، وملحقاتها، وأن يتسق مع العلم والإنصاف، ويعزز أيضا نظاما قائما على القواعد المتعددة الأطراف بطريقة متوازنة وطموحة؛

5. **يوافق** على التوصل إلى اتفاق ينص على التوازن بين التخفيف والتكيف وأحكام تعزيز وسائل التنفيذ، مع ملاحظة زيادة عبء التكيف على البلدان النامية نتيجة لعدم كفاية جهود التخفيف العالمية، ينبغي كذلك أن يضمن مثل هذا الاتفاق إبقاء طموح التخفيف العالم على الاتجاه نحو ارتفاع في متوسط درجات الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين يكون أقل بكثير من زيادة 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية؛

6. **يحث** البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الأطراف المدرجة في الملحق الثاني للاتفاقية على الوفاء بالتزام بتوفير الموارد والتكنولوجيا لمكافحة تغير المناخ كوسيلة لتعزيز العمل نحو تحقيق أهداف الاتفاقية؛ **ويحث** أيضا على أن تراعي أحكام اتفاق 2015 المقترح فيما يتعلق بالتمويل التعهد بتقديم مبلغ سنوي قدره 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020 كأساس لتمويل المناخ، بما يضمن قابلية الإضافة والتنبؤ والاستدامة للموارد، وتشمل عملية واضحة لتقاسم الأعباء بغية احتساب المساهمات التي ستقدمها البلدان المتقدمة الأطراف؛

7. **يحث** الدول الأعضاء **أيضا** على مواصلة إنشاء نظم وهياكل لأفريقيا للاستفادة من الميزات الكاملة للآليات العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا، وذلك لدعم إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

8. **يحيط علما** بالمبادرات المتعلقة بالطاقة المتجددة في أفريقيا، والتقدم المحرز منذ انعقاد الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة، بشأن مبادرة الطاقة المتجددة الأفريقية، التي اقترحتها مجموعة المفاوضين الأفريقيين، كمساهمة في الجهود العالمية،

بقيادة البلدان المتقدمة، للتصدي لتغير المناخ والتنمية المستدامة؛ **ويحيط علما كذلك** بالعمل الذي تم القيام به في هذا الصدد، وبالاجتماعين الفنيين اللذيين نظمهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أديس أبابا في 17 مارس، وفي القاهرة في 23 مايو 2015 على التوالي لمزيد من التباحث حول مبادرة الطاقة المتجددة الأفريقية؛

9. **يشير** إلى مقرر القمة بشأن البرنامج الرئيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة حول الطاقة المتجددة، **ويؤكد** على أهمية تنفيذه والتواصل في هذا الصدد مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقيين والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الدولية للطاقة المتجددة وضمان مواءمة جميع المبادرات والمقترحات الأخرى مع البرنامج الرئيسي والوصول إلى التمويل المقدم من صندوق المناخ الأخضر على أن يقود رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة العمل في هذا الصدد؛

10. **يوافق**، في هذا الصدد، على أن يقدم فريق العمل الفني برئاسة رئيس المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة وعضوية مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد ومجموعة المفاوضين الأفريقيين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللنة الدولية للطاقة المتجددة، مقترحات ومشاريع عملية بهدف تجنب الازدواجية وضمان وحدة الغرض الأفريقي تمشياً مع أجندة 2063؛

11. **يحيط علماً** بالنداء الذي وجهه زعماء مجموعة ال7 خلال القمة المنعقدة يومي 7 و8 يونيو 2015 في اسكلوس إيلماو، ألمانيا، للتعجيل بالوصول إلى الطاقة المتجددة في أفريقيا، ويرحب بالدعم المعبر عنه لصالح أفريقيا. وفي هذا الصدد، يحث مجموعة الـ7 على التشاور والعمل بشكل وثيق مع الفريق الفني تحت قيادة وتوجيه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة لضمان ملكية وقيادة أفريقيا لهذه المبادرات؛

12. **يشجع** المؤتمر الوزاري الأفريقي حول البيئة على بلوة اقتراح مع مجموعة المفاوضين الأفريقيين لتعزيز الدعم المقدم لأفريقيا في مجال التكيف والخسائر والأضرار، وذلك في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ، وصندوق المناخ الأخضر؛

13. **يطلب** من مجموعة المفاوضين الأفريقيين تحسين ورفع مستوى المبادئ التوجيهية والصيغة المتعلقة بمجموعة المفاوضين الأفريقية – المساهمات المقصودة والمحددة وطنيا، بناء على مداولات ونتائج ورشة العمل الإقليمية حول بناء القدرة على المساهمات المقصودة المحددة وطنيا لأفريقيا، المنعقدة في القاهرة من 17 و19 مايو 2015، وذلك لتعكس الترابط بين التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ؛

14. **يشجع** الدول الأعضاء على استعمال المبادئ التوجيهية والصيغة المتعلقة بالمساهمات المقصودة والمحددة وطنياً عند إعداد ووضع المساهمات المقصودة والمحددة وطنياً.

–

مقرر

بشأن تاريخ ومكان عقد الدورة العادية السادسة والعشرين

لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2016

إنّ المؤتمر:

1- **يقرّر** أنّ تواريخ الدورة العادية السادسة والعشرين للمؤتمر المقرر عقدها في أديس أبابا، إثيوبيا تحت موضوع: "**2016، عام حقوق الإنسان، خصوصا مع التركيز على حقوق المرأة**" تكون على النحو التالي:

1) الدورة العادية الحادية والثلاثين للجنة الممثلين الدائمين: 24 و25 يناير 2016؛

2) الدورة العادية الثامنة والعشرين للمجلس التنفيذي: 27 و28 يناير 2016؛

3) الدورة العادية السادسة والعشرين للمؤتمر: 30 و31 يناير 2016.

-

مقرر

بشأن ترشيد قمم الاتحاد الأفريقي وأساليب عمله،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/4(XXV)

إن المؤتمر:

1. **يقرر** اعتماد التوصيات التالية للمجلس التنفيذي:

1) تحديد عملية صنع القرار من قبل المجلس التنفيذي والمؤتمر بوضوح، ومنح المؤتمر المجلسَ التنفيذي سلطات وصلاحيات اتخاذ القرارات، إلا فيما يتعلق بالمسائل الإستراتيجية الرئيسية؛

2) منح اللجان الفنية المتخصصة سلطة اتخاذ قرارات حول المسائل التي تقع تحت اختصاصها ما لم تترتب عليها آثار مالية وهيكلية. ومع ذلك يمكن للمجلس التنفيذي، عند الضرورة، بحث قرارات اللجان الفنية المتخصصة بطلب من أي دولة عضو؛

3) تركيز القمة على مسائل السياسة الإستراتيجية مثل التكامل القاري، والسلم والأمن، والحكم والمسائل المالية، وعدم تكرار المؤتمر نفس المقررات التي صدرت عن المجلس التنفيذي؛

4) عقد "دورات مغلقة" لمناقشة بعض المسائل الإستراتيجية بمرافقة عضو أو أكثر من أعضاء الوفود حسب ما تقتضيه المسائل المطروحة للمناقشة. وفي هذا الشأن، قد يقرر المؤتمر الانعقاد في شكل خلوة لإتاحة وقت كاف لمناقشة المسائل الإستراتيجية وللتفاعل؛

5) السماح للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالمشاركة الكاملة في مداولات مؤتمرات القمة لتقاسم الخبرات والنجاحات والعقبات في سبيل تحقيق أجندة التكامل القارية؛

6) الاستمرار في عقد قمتين، على أن يتم ترشيدهما مع تركيز إحداهما على مسائل **السياسة بمشاركة الشركاء وفقا لقواعد الإجراءات، وتركيز الأخرى على تنفيذ** المقررات؛

7) رفع اللجان الفرعية التابعة للمؤتمر تقاريرها فقط إلى إحدى دورتي المؤتمر في السنة؛ على أن يتم التناوب على عضوية هذه اللجان الفرعية خلال سنتين أو ثلاث سنوات للسماح بتقاسم الأعباء؛

8) إدارة الجلسات الافتتاحية للمؤتمر بطريقة مهنية ووفقا لقواعد الإجراءات، مع السماح **فقط** للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس دولة الفلسطينية من منطلق التضامن الأفريقي التاريخي مع كفاح الشعب الفلسطيني، بمخاطبة المؤتمر شخصيا؛ وفي هذا السياق ينبغي توفير منابر بديلة لضيوف المدعوين الآخرين لمخاطبة رؤساء الدول والحكومات؛

9) تخصيص موارد إضافية للترجمة الفورية والتحريرية لزيادة عدد العاملين في مديرية إدارة المؤتمرات والمنشورات حتى تتم ترجمة الوثائق على نحو سليم وتكون جاهزة في حينها؛

2. **يطلب** من المفوضية رفع تقرير عن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية السادسة والعشرين للمؤتمر في يناير 2016.

–

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/7 (XXV)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علما** بتقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا؛

2- **يعرب عن ارتياحه** للجهود المبذولة على المستوى القاري والإقليمي لمواجهة آفة النزاعات وتعزيز السلام والأمن بشكل مستدام؛

3- **يوجه ندا ملحا** من أجل القيام بعمل أكثر جدية في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في مجال تعزيز السلام وإعادة الإعمار ما بعد النزاعات. في هذا الصدد، **أبرز** المؤتمر الأهمية البالغة التي يكتسيها تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون طبقا لالتزامات الدول الأعضاء في إطار الوثائق ذات الصلة للاتحاد الأفريقي؛

4- **يؤكد** على الدور البالغ الأهمية التي تلعبه المرأة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا و**يرحب** بجميع المساعي التي تم اتخاذها في هذا الشأن من قبل مجلس السلم والأمن والمفوضية؛

5- **يرحب بارتياح** بالتطور الهام والمستمر الذي تسجله كوت ديفوار في مجال إعادة الإعمار بعد النزاعات و**يشجع** جميع العناصر الفاعلة على العمل من أجل نجاح الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في أكتوبر 2015. **يهنئ** المؤتمر حكومة غينيا بيساو على الإصلاحات التي شرعت فيها بهدف تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي. **يطلب** المؤتمر من جميع البلدان والمنظمات التي قدمت وعودا خلال الطاولة المستديرة للمانحين المنعقدة في بروكسل، بلجيكا، في 25 مارس 2015، أن تفي في أقرب وقت بالتزاماتها. **يعرب المؤتمر عن ارتياحه** للتقدم الذي تسجله تونس عقب استكمال المرحلة الانتقالية في هذا البلد. **يؤكد مجددا** على الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار مدغشقر وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، **ويحيط علما** بقرار المحكمة الدستورية العليا الصادر في 12 يونيو 2015 الرافض لتوجيه الاتهام لرئيس

الجمهورية و**يطلب** من جميع الأطراف احترام هذا القرار والعمل على توفير جو الاستقرار اللازم لتمكين مدغشقر من الاستفادة من المساعدة الدولية؛

6- **يحيط علما** أيضا بارتياح بنهاية انتشار وباء إيبولا في ليبيريا والتقدم الهام المسجل في هذا الصدد من قبل غينيا وسيراليون. **يبرز** المؤتمر ضرورة التعبئة المتواصلة لوضع حد نهائي لهذا الوباء وكذلك لتقديم الدعم الاقتصادي والمالي المتزايد من أجل الانتعاش المستدام للبلدان المتضررة؛

7- **يرحب** بالتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي من قبل الحكومة المالية وحركات منهاج الجزائر وبعض مكونات تنسيقية حركات الأزواد، في 15 مايو 2015، في باماكو، وهو الاتفاق المنبثق عن عملية الجزائر. **يحيط المؤتمر علما** بالتزام تنسيقية حركات الأزواد بالتوقيع على اتفاق باماكو في 20 يونيو 2015، عقب التوقيع، في الجزائر في 5 يونيو 2015، على بيانات المشاورات التمهيدية لتنفيذ الاتفاق حول السلام والمصالحة في مالي والترتيبات الأمنية لوضع حد للأعمال العدوانية،. **يعرب** المؤتمر عن الدعم التام للاتحاد الأفريقي لاتفاق السلام والمصالحة، و**يدعو** إلى التنفيذ الصارم واللائق لهذا الاتفاق وكذلك تعبئة الموارد اللازمة. **يعرب المؤتمر عن تقديره البالغ** لفريق الوساطة الذي تقودها الجزائر لما يبذله من الجهود؛ **يؤكد المؤتمر مجددا** أن قوات الدفاع والأمن المالية هي وحدها المخولة لاحتلال الأراضي الوطنية بكاملها في إطار مهمتها السيادية لحماية الحدود والأشخاص والممتلكات؛ وأن أي حتلال من قبل قوات غير نظامية وغير تابعة للدولة يعتبر أمرا غير قانوني، وعليه، **يطلب** توقف مثل هذا الاحتلال؛

8- **يهنئ** المؤتمر السلطات والعناصر الفاعلة الأخرى في بوركينا فاسو لالتزامها لصالح مرحلة انتقالية هادئة وناجحة. و**يناشدها** المثابرة في بذل جهودها في روح التوافق والوئام. **يوجه المؤتمر نداء عاجلا** للدول الأعضاء والمجتمع الدولي بكامله لتعبئة الموارد المالية والدعم اللوجيستي الضروري لتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقرر إجراؤها بين أكتوبر 2015 ويناير 2016. **يرحب** المؤتمر أيضا بنجاح منتدى بانجي للمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، و**يناشد** العناصر الفاعلة في جمهورية أفريقيا الوسطى التنفيذ الفعال لنتائج المنتدى. **يبرز** المؤتمر ضرورة عقد الانتخابات التي تتوج المرحلة الانتقالية في

جمهورية أفريقيا الوسطى قبل نهاية 2015، طبقا لبيان الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المنعقد في إنجمينا في 25 مايو 2015؛

9- **يؤكد على ضرورة** إحياء تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وتعزيز هياكلها الإدارية و**يقدم دعمه الكامل** للمبادرات المتفق عليها من قبل الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري خلال اجتماعها الثاني المنعقد في 13 يونيو 2015 في جوهانسبيرج. و**يعيد التأكيد على** الضرورة القصوى للقضاء العاجل على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجميع القوات السلبية والمجموعات المسلحة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية و**يشجّع**، في هذا الصدد، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الهجمات العسكرية الجارية التي تشنها لهذا الغرض. و**يدعو** حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة إلى تهيئة الظروف المواتية، في إطار الحوار الاستراتيجي الجاري بينهما، بغية استئناف التعاون العسكري بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية و**يشجع** على الإسراع في إعادة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تم نزع سلاحها والتي توجد في معسكرات العبور إلى وطنها وكذلك عائلاتها و**يشدّد** على ضرورة التعجيل بتنفيذ إعلان نيروبي الصادر في ديسمبر 2013 حول حوار كمبالا بين الحكومة الكونغولية وحركة M23.

10- **يرحب** بالتقدم المحرز في العملية السياسية في الصومال نحو تحقيق رؤية 2063 و**يحث** أصحاب المصلحة الصوماليين على مواصلة المسيرة من أجل تحقيق توقعات شعبهم في إحلال السلم والأمن والاستقرار. **أشاد** المؤتمر ببعثة أميسوم والبلدان المساهمة بالقوات والشرطة على الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع وتضحياتها ويدعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين إلى تقديم دعم للبعثة يتطابق مع التحديات التي تواجهها مع الأخذ في الاعتبار أنه بنشره بعثة أميسوم، يعمل الاتحاد الأفريقي بنشاط نيابة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين؛

11- **يكرر الإعراب عن قلقه** من استمرار الطريق المسدود في عملية السلام بين إرتريا وإثيوبيا ويطلب من المفوضية اتخاذ المبادرات اللازمة للتصدي للتحديات الماثلة. **يطلب** المؤتمر أيضا مواصلة الجهود لتسهيل تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإرتريا؛

12- **يكرر** دعم الاتحاد الأفريقي لمبادرة الحوار الوطني في السودان، **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة إلى العمل من أجل تنفيذها بنجاح مع دعم فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي وذلك لمواجهة التحديات التي تواجه البلد، على نحو شامل، **يدعو المؤتمر** الأطراف في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق إلى إظهار التزام متجدد بتحقيق وقف الأعمال العدائية في هذه الأقاليم تسهيلا للعملية السياسية؛

13- **يشجع** كلا من السودان وجنوب السودان وبدعم متواصل من فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، على تكثيف جهودهما نحو التنفيذ الكامل لاتفاقية سبتمبر 2012 للتعاون واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة مسألة منطقة أبيي؛

14- **يجدد تأكيد دعمه** للجهود الجارية التي ترمي إلى اتخاذ مقاربة شاملة تجاه تحديات السلم والأمن والاستقرار والتنمية في القرن الأفريقي دعما لجهود الإيجاد ويشجع، من خلال فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، على تكثيف جهودها في هذا الصدد؛

15- **يعرب عن انشغاله**

الأمل استمرار الطريق المسدود في عملية السلام و**يدعو** الأطراف إلى إبداء الإرادة السياسية والالتزام المطلوب لإنهاء المأساة الحالية في بلدها، و**يكرر** المؤتمر دعم الاتحاد الأفريقي لجهود الإيجاد و**يرحب** في هذا الصدد بتفعيل اللجنة المختصة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان وكذلك تعيين الرئيس الأسبق ألفا عمر كوناري من مالي ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، و**يعرب عن تقديره** لمجلس السلم والأمن على بقائه معنيا بهذه المسألة. **يرحب** المؤتمر أيضا بالمبادرة التي اتخذها كل من حزب شاماشا مبندوزي والمؤتمر الأفريقي الوطني لتسهيل الحوار داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، و**يدعو** المؤتمر إلى تقديم دعم إنساني معزز للسكان المعوزين؛

17- **يندد بقوة** استمرار الأعمال العدائية في ليبيا والهجمات التي يتعرض لها المدنيون و**يكرر** الإعراب عن قلقه البالغ من استفحال الأزمة الإنسانية فيها. **يعرب عن عميق قلقه** من تفاقم ويلات الإرهاب في ليبيا ويعيد التأكيد على ضرورة مواصلة وتجديد الجهود في مكافحة هذه الويلات. **يدعم** الحكومة الشرعية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب وفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2214. **يحث** المؤتمر جميع أصحاب المصلحة الليبيين على انتهاج سبيل الحوار والمصالحة بصورة أكثر جدية مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع و**يعرب** عن كامل دعمه للحوار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة. **يشيد** المؤتمر بالبلدان المجاورة على دورها في البحث عن حل و**يرحب** بالبيان الختامي الذي صدر عن الاجتماع السادس للجنة الوزارية لجيران ليبيا المنعقد في انجامينا، تشاد، في 5 يونيو 2015 و**يجدد التأكيد** على الدور الرئيسي الذي تقوم به مجموعة الاتصال الدولية لليبيا و**يشجع** المفوضية وهي تعمل مع الأمم المتحدة على تعزيز فعالية المجموعة؛

18- **يلاحظ بقلق** استمرار الطريق المسدود في البحث عن حل للنزاع في الصحراء الغربية ويؤكد على الضرورة الحتمية لبذل جهود دولية متجددة لتسهيل إيجاد حل مبكر للنزاع. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر وهو يستحضر الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975، **يدعو** الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تحديد تاريخ لإجراء الاستفتاء حول تقرير شعب الصحراء الغربية مصيره وحماية وحدة أراضي الصحراء الغربية كمنطقة غير مستقلة ذاتيا، من أي عمل قد يقوضها. ويستحضر المؤتمر بيان مجلس السلم والأمن الصادر في 27 مارس 2015 وفي هذا السياق **يجدد دعمه المطلق** للمندوب الخاص للاتحاد

الأفريقي للصحراء الغربية الرئيس الأسبق جواكيم شيسانو **ويحث** مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته بالكامل ومعالجة مسألة احترام حقوق الإنسان والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية لأراضي الصحراء الغربية، بفعالية ويشجع المؤتمر رئيسة المفوضية على مواصلة جهودها على أساس الشرعية الدولية ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم اللازم لبناء قدرات شعب الصحراء الغربية[1]؛

19- يجدد التعبير عن انشغاله من آفة الإرهاب والتطرف العنيف في القارة ويدين بأشد العبارات مختلف الأعمال الإرهابية المرتكبة في القارة، بما في ذلك في الصومال وكينيا، من قبل جماعة الشباب، وفي شمال شرق نيجيريا والبلدان المجاورة من قبل بوكو حرام، وفي مالي والساحل على العموم، وكذلك في شمال أفريقيا، من قبل عدة جماعات إرهابية. ويرحب المؤتمر بالجهود والمبادرات الهادفة إلى تحييد مختلف الجماعات الإرهابية الناشطة في القارة. ويشدد المؤتمر على أهمية الخطوات المتفق عليها في البيان المعتمد من قبل مجلس السلم والأمن في اجتماعه 445، المنعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات بنيروبي، كينيا، في 2 سبتمبر 2014، ويدعو الدول الأعضاء لبذل المزيد من الجهود نحو تنفيذ أحكام البيان ذات الصلة. ويطلب المؤتمر من مجلس السلم والأمن عقد اجتماع قبل عام 2015 على المستوى الوزاري لمراجعة حالة تنفيذ بيان نيروبي.

20- **يثني** على الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد والبنين لجهودهم المتواصلة من أجل التفعيل الكامل للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات الذي تم إنشاءه لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية، **ويدعو** للمزيد من الدعم الدولي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، **ويرحب** بالخطوات المتخذة من قبل المفوضية في دعم جهود الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد والبنين. **ويحيط** المؤتمر علما بارتياح بالتقدم المحرز من قبل مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، **ويحث** على بذل جهود متواصلة لتحييد هذه الجماعة بالكامل؛

[1] أبدت جمهورية السنغال تحفظا على الفقرة 18

21- **يُرحب** باعتماد مجلس السلم والأمن للموقف الأفريقي الموحد بشأن مراجعة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة التي اضطلع بها فريق رفيع المستوى معين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، **ويدعو** كافة الدول الأعضاء للدفاع عن هذا الموقف خلال مداولات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تقرير الفريق؛

22- **يُذكّر** بالمقرر المعتمد من قبل الدورة العادية الثالثة والعشرين المنعقدة في ملابو في يونيو 2014، والتي رحبت فيه بمقترح توجو باستضافة مؤتمر حول الأمن والسلامة البحريين، **ويُقرر** تحويل هذا المؤتمر إلى قمة استثنائية للاتحاد الأفريقي، نظرا لأهمية المسألة وبناء على توصيات اجتماع وزراء الدفاع والأمن، الذي عقد في شلالات فيكتوريا، زيمبابوي، في مايو 2015، لتحويل هذا المؤتمر المقرر عقده من 2 إلى 7 نوفمبر 2015 إلى قمة استثنائية للاتحاد الأفريقي حول الأمن والسلامة البحريين والتنمية في أفريقيا، **ويشجع** المفوضية والحكومة التوجولية على تسريع عملية تحضير هذا الحدث؛

23- **يثني** على مجلس السلم والأمن على التنظيم الناجح لخلوته بشأن قضايا وتحديات تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، المنعقد في سواكوبموند، ناميبيا، من 21 إلى 23 مايو 2015. **ويقرر** المؤتمر اعتماد الخلاصات والترتيبات الملموسة الواردة فيها، **ويطلب** من مجلس السلم والأمن اتخاذ خطوات نحو تنفيذها الفعال.

-

مقرر

بشأن تقرير رئيسة المفوضية عن الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/7 (XXV)

إن المؤتمر:

1. **يحيط علما** بتقرير رئيسة المفوضية عن التهديد الذي يمثله الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا وعن تنفيذ بيان مجلس السلم والأمن رقم PSC/AHG/COMM.(CDLV) الصادر عن اجتماعه الـ455 الذي عقد في نيروبي في 2 سبتمبر 2014؛
2. **يكرر الإعراب عن بالغ قلقه** إزاء تفاقم آفة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، كما يتجلى ذلك في الوجود اللافت للدولة الإسلامية وبعض الجماعات التي بايعتها وكذلك استمرار الهجمات البشعة التي تنفذها كيانات إرهابية مختلفة، بما في ذلك حركة الشباب في الصومال وكينيا، وجيش الرب للمقاومة في وسط أفريقيا، وحركة بوكو حرام في نيجيريا وغيرها من بلدان حوض بحيرة تشاد، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وحركة المرابطين في شمال مالي ومنطقة الساحل وبشكل عام جماعة أنصار الشريعة والكيانات الإرهابية الأخرى في شمال أفريقيا؛
3. **يؤكد مرة أخرى** أنه لا يمكن تبرير الإرهاب بأي حال من الأحوال وأنه لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة معينة. و**يدين المؤتمر بقوة** جميع الأعمال الإرهابية التي أُرتكبت في القارة، أيا كان مرتكبوها ومكان ارتكابها ودوافعها. **ويعرب المؤتمر عن تضامن الاتحاد الأفريقي الكامل** مع البلدان المتضررة بالإرهاب وضحاياه؛
4. **يلاحظ بقلق** تنامي الصلات الوثيقة بين الإرهاب والتطرف العنيف من جهة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من جهة أخرى؛
5. **يعيد تأكيد** أهمية المواثيق التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في السنوات الأخيرة لمكافحة آفة الإرهاب والتطرف العنيف وخاصة اتفاقية عام 1999 بشأن منع الإرهاب ومكافحته والبروتوكول الإضافي الملحق به لعام 2004؛
6. **يرحب** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال تعزيز أطرها التشريعية وقدراتها التشغيلية و**يرحب** بإنشاء آليات التعاون الأمني على المستوى الإقليمي، بما في ذلك وحدة الاندماج

والاتصال للساحل وعملية نواكشوط لتعزيز التعاون الأمني وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

7. **يرحب** أيضا بالجهود التي تبذلها المفوضية، بما في ذلك من خلال المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب والممثل الخاص لرئيسة المفوضية للتعاون في مكافحة الإرهاب، دعماً للتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب؛

8. **يذكّر** أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته القارة في وضع الإطار المعياري والتشغيلي لمكافحة الإرهاب، ينبغي بذل مزيد من الجهود لضمان رصد وتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول أعضاء على نحو فعال. وفي هذا الصدد، **يؤيد** المؤتمر النداء الذي وجهه مجلس السلم والأمن من أجل تبني نهج قائم على العمل.

9. **يرحّب** بالتدابير المتخذة في إطار تنفيذ بيان نيروبي، بما في ذلك: (1) مواصلة تنفيذ عملية نواكشوط لتعزيز التعاون الأمني وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء (2) إنشاء القوة المتعددة الجنسيات المشتركة المسؤولة عن مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية من قبل دول لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين (3) وإطلاق عملية جيبوتي لتعزيز التعاون الأمني في شرق أفريقيا؛

10. **يرحب أيضا** بالتقدم المحرز في تفعيل الآلية الأفريقية للتعاون الشرَطي وكذلك بإنشاء المفوضية فريقاً استشاريا مسؤولا عن دعم الاتحاد الأفريقي في رصد وتنفيذ الأحكام ذات الصلة من البيان PSC/AHG/COMM.(CDLV) **ويلاحظ بارتياح** تركيز الفريق على مكافحة التطرف. ويهني المؤتمر المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب على ما اتخذه من مبادرات لتعزيز القدرات الوطنية للدول الأعضاء؛

11. **يطلب** من الدول الأعضاء والمفوضية مضاعفة جهودها للتعجيل بتنفيذ الأحكام العالقة من بيان المجلس رقم PSC/AHG/COMM.(CDLV)، بما في ذلك:

(1) التوقيع والتصديق على المواثيق الأفريقية والدولية ذات الصلة من قبل الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، والتنفيذ الفعال للأحكام الواردة فيها.

(2) تقديم تقارير سنوية إلى مجلس السلم والأمن عن التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب ومنعه من قبل الدول الأعضاء الأطراف في بروتوكول عام 2014؛

(3) تعيين نقاط اتصال وطنية من قبل الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد لغرض التواصل والتنسيق مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب؛

(4) تقديم المساهمات المالية وتوفير الخبرة الفنية للمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب؛

(5) إصدار أمر أفريقي بالقبض ضد الأشخاص المتهمين أو المدانين بارتكاب أعمال إرهابية.

(6) تقييم حالة تنفيذ خطة عمل 2002 لمنع الإرهاب ومكافحته؛

(7) تنظيم منتدى استشاري سنوي مع الشركاء الدوليين حول مسألة الإرهاب والتطرف العنيف؛

12. **يؤكد من جديد** ضرورة احترام أعلى معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف **ويؤكد المؤتمر أيضا** الحاجة إلى معالجة جميع الظروف التي توفر أرضا خصبة للإرهاب والتطرف العنيف؛

13. **يطلب** من مجلس السلم والأمن عقد اجتماع وزاري قبل نهاية عام 2015 لتقييم حالة تنفيذ بيان مجلس السلم والأمن رقم PSC/AHG/COMM.(CDLV) والاتفاق على التدابير التي ينبغي اتخاذها لمواجهة التحديات التي تتم مواجهتها.

–

مقرر

بشأن تقرير المفوضية عن الحكم في إفريقيا

(مع التركيز على المنظومة الأفريقية للحكم والانتخابات)،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/8 (XXV)

إن المؤتمر:

1- **يحيط علما** بتقرير المفوضية عن الحكم في أفريقيا (مع التركيز على المنظومة الأفريقية للحكم والانتخابات) والتوصيات الواردة فيه.

2- **يستحضر** المقرر السابق الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر (***AU/Dec.304 (XV)***) المكرسة لموضوع "**نحو وحدة وتكامل أكبر من خلال القيم المشتركة**"، المنعقدة في أديس ابابا، في يناير 2011، الذي دعا إلى إنشاء "منظومة أفريقية للحكم".

3- **يشيد** بالمفوضية بل **ويشجعها** على مواصلة جهودها نحو ضمان التآزر والتكامل بين المنظومة الأفريقية للحكم والمنظومة الأفريقية للسلم والأمن ولإنشاء فريق عمل مشترك بين إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات؛

4- **يدعو** الدول الأعضاء إلى التصديق على جميع وثائق القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي، بما فيها الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، وإدماجها في الوثائق الوطنية وتنفيذها؛

5- **يشجع** الدول الأعضاء على الاستمرار في ضمان إجراء انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية وسلمية تضمن السلم والأمن والاستقرار في القارة؛

6- **يحث** الدول الأعضاء على تكثيف الإجراءات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة عند تقديمها للخدمات العامة، مع ضمان اللامركزية في جهاز الحكم، تحسين التحول الحضري المخطط، مكافحة الفساد وعكس اتجاه التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛

7- **يدعو** الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها في ترسيخ ثقافة الدستورية وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛

8- **يشجع أيضا** الدول الأعضاء على إنشاء آليات مؤسسية حيث لا توجد من أجل الإدارة البناءة للتنوع، بما في ذلك إنشاء وتعزيز البنية التحتية الوطنية للسلام؛

9- **يطلب** من المفوضية رفع تقرير إلى المؤتمر عن تنفيذ هذا المقرر.

مقرر

بشأن إحاطة المفوضية حول تنفيذ المقررات السابقة للمحكمة الجنائية الدولية

إنّ المؤتمر:

1- **يحيط علماً** بإحاطة المفوضية حول تنفيذ المقررات السابقة حول المحكمة الجنائية الدولية؛

2- **يذكّر** بمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.547(XXIV) لا سيما الفقرات:

(1) 17 (د) التي تطلب من المحكمة الجنائية الدولية سحب أو تعليق التهم ضد نائب رئيس كينيا، ويليام ساموي روتو حتى يتم النظر في الانشغالات والمقترحات الأفريقية بشأن تعديل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(2) 17 (هـ) التي تطلب تعليق التهم ضد الرئيس عمر البشير وتحث مجلس الأمن للأمم المتحدة على سحب قضية الإحالية في السودان؛

3- **يشيد** بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.547(XXIV)؛

4- **يوصي** بتشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية للجنة لوزراء الشؤون الخارجية؛

5- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تنفيذ المقرر وخاصة الكتابة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة من أجل:

1) إبلاغه بمقرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الصادر في يناير 2015؛ وطلب تنفيذ المقرر؛

2) إبلاغه بأن لجنة وزراء الشؤون الخارجية تنوي الاجتماع مع مجلس الأمن للأمم المتحدة لمناقشة ومتابعة المسألة؛

6- **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الانضمام إلى الدعوى بموجب المادة 68 من قبل المدعى للمحكمة الجنائية الدولية ضد نائب رئيس جمهورية كينيا كطرف معني لغرض تقديم جميع المواد ذات الصلة المنبثقة عن المفاوضات إلى المحكمة؛

7- **يوصي** بتوفير الموارد المالية الكافية للمفوضية واللجنة الوزارية المفتوحة العضوية للسماح بمتابعة الأنشطة لتنفيذ هذا المقرر.

مقرر

بشأن إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي بشأن أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا،

الوثيقة EX.CL/913(XXVII)

إن المؤتمر:

1. **يعرب** عن تقديره إلى منظومة الأمم المتحدة للدعم الذي لا يقّيم من خلال البرامج السابقة والحالية الذي قدمته لدوله الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية والتكامل والسلام والأمن على الصعيد الوطني ومن خلال مختلف المؤسسات على الصعيدين الإقليمي والقاري.
2. **يرحب** بمبادرة آلية التنسيق الإقليمية لإعداد إطار جديد للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ، باعتباره برنامجاً خلفاً لإطار بناء القدرات لعشر سنوات والذي سوف ينتهي في عام 2016؛ وتحديدا إطار الشراكة المتجددة بين الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي بشأن أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا للفترة 2017-2027،
3. **يلاحظ،**

1) أن الإطار المقترح، أي الشراكة حول أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا [بما في ذلك موجزه التنفيذي]، يستند إلى مبادئ عامة، بما فيها الملكية والقيادة من قبل الاتحاد الأفريقي؛ **احترام حيز السياسة لأفريقيا؛ التشاور والتنسيق؛ الوفاء بالالتزامات المعلنة؛ المشاركة الاستباقية؛ الشراكة الإستراتيجية والمساءلة،** وأنه، وفقا لهذه المبادئ، ترتكز الشراكة حول أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا على الخطة المترامية الأبعاد للاتحاد الأفريقي، وتحديدا، أجندة 2063، وتأخذ في الاعتبار الخطط الرئيسية الأخرى مثل الموقف الأفريقي الموحد حول أجندة ما بعد 2015؛

2) أن ثمة انشغالا بأن القيود المالية أعاقت التنفيذ السلس لخطة التنفيذ للسنوات العشر الأولى للاتحاد الأفريقي، على نحو ما ورد في المراجعات المختلفة التي قدمتها آلية التنسيق الإقليمية

4. **يدعو**

1) الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستوى التنسيق مع الاتحاد الأفريقي، خصوصا في سياق تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، وكذلك تنفيذ أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا باعتباره منبرا عاما للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛
2) الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى رصد مخصصات ميزانية كافية ومنتظمة وخاصة للتنفيذ الفعال للشراكة حول أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا؛
3) جميع إدارات ووكالات ومكاتب الأمم المتحدة، وكذلك الصناديق المشاركة في آلية التنسيق الإقليمية، إلى رصد مخصصات منتظمة لهذا الغرض ومواصلة تنسيق جهودها والعمل ككيان واحد؛

5. يطلب من

1) رئيس المفوضية والأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقارير مراجعة سنوية ومرة كل ثلاث سنوات إلى المؤتمر وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة حول أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا؛
2) الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد قرار خلال دورتها الـ70 لدعم الشراكة حول أجندة التكامل والتنمية لأفريقيا والإبقاء على الترتيبات المؤسسية القائمة للتعاون مع أفريقيا على الصعيد القاري، بما في ذلك الحفاظ على صفة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا باعتبارها اللجنة الاقتصادية الوحيدة للقارة، وذلك بهدف ضمان الوحدة القارية.

-

إعلان

عام 2015 عام "تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة أفريقيا 2063"،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/2 (XXV)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين خلال دورتنا العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا في يومي 14 و15 يونيو 2015، حول موضوع عام 2015 "عام تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة أفريقيا 2063"؛

إذ نستذكر مقرراتنا وإعلاناتنا السابقة حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولاسيما البروتوكول حول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا في عام 2003 (ASSEMBLY/AU/DEC.19(II))، والإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادر في 2004 (ASSEMBLY AU/DEC.12 (III))، وعقد المرأة الأفريقية (2010–2020) (ASSEMBLY/AU/DEC.229(XII))، وصندوق المرأة الأفريقية (ASSEMBLYAU/DEC.277(XIV))، ومقرر ملابو حول موضوع عام 2015 (ASSEMBLY/AU/DEC.539 (XXIII)) وجميع السياسات العالمية، وتحديداً الاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325، من بين مجموعة أخرى؛

وإذ نعترف بالجهود الدؤوبة التي تم بذلها في تنفيذ المنظومة الجنسانية للاتحاد الأفريقي المذكورة أعلاه على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، والنتائج الإيجابية والبارزة لتنفيذ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي أحرزتها قارتنا منذ بيجين 1995؛

وإذ نعترف أيضاً بالتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ كثير من تلك المقررات والإعلانات، ولاسيما حول التقدم المحرز في تحقيق الغايات الدنيا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة والذي ينبغي أن يعكس رغبة أفريقيا وقيادتها والتزامها بتحقيق الأهداف على النحو المنصوص عليه في بروتوكول مابوتو 2003 حول حقوق المرأة في أفريقيا؛

وإذ نلاحظ بقلق أنه على الرغم من الإنجازات الإيجابية المحرزة مؤخراً في صنع القرار، إلا أن المرأة، التي تشكل النسبة الأكبر من سكاننا، لا تزال في خطر وتعاني من الفقر بسبب التحديات التي سببها التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والعنف القائم على نوع الجنس والتمييز ضد المرأة، **وإذ نؤكد مجدداً** عزمنا على إنهاء العنف ضد المرأة والفتيات، وتحسين الحصول والسيطرة على التمويل والأرض والتعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا وصنع القرار في الحكم السياسي ومؤسسات الأعمال التجارية، بما يتفق مع إعلاننا حول أجندة 2063 ومنظومتنا الجنسانية القارية والتزاماتنا حول المبادرات العالمية؛

وإذ نؤكد مجدداً عزمنا نحو ضمان ضرورة مشاركة جميع فئاتنا السكانية، ولاسيما المرأة والفتيات، واستفادتها مباشرة من فرص النمو والتحول لتحسين حياتهم وسبل عيشهم، مع استمرار الآثار الإيجابية على حياة مواطنينا في المناطق الريفية والحضرية، من خلال الدعم العام المقصود والهادف؛

وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بإعلان أديس أبابا حول *التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين- نحو التغيير التحولي للمرأة والفتيات في أفريقيا*، والمعتمد خلال المؤتمر الإقليمي الأفريقي التاسع حول المرأة والمنعقد في نوفمبر 2014؛

وإذ نبرز أن المجاعة وسوء التغذية هما السببان الرئيسيان للأخطار والفقر واستمرار التخلف وضعف الرعاية الصحية في أفريقيا، وتدني مستويات الطاقة، والعجز العقلي، والتي تؤدي جميعها إلى تدني الإنتاجية وتدني مستوى التحصيل التعليمي، والتي يمكن أن تؤدي جميعها إلى مستوى أكبر من المجاعة وسوء التغذية، وزيادة التكاليف الاقتصادية، والتسبب بالتالي في خلق حلقة مفرغة؛

وإذ نلاحظ التقدم المحرز نحو مواءمة وتنسيق مبادرات وأنشطة أصحاب المصلحة والشركاء مع أولوياتنا على النحو المحدد في منهاجي عمل بيجين وداكار، **وإذ نشدد** على أهمية التعجيل بهذا الزخم؛

وإذ نقر بأهمية المشاركة المتعددة القطاعات والملكية المشتركة لأجندة التحول الاجتماعي والاقتصادي هذه في قطاعاتنا العامة، بما في ذلك الزراعة والعلم والتكنولوجيا، والصحة والسلم

والأمن، والبنية التحتية والطاقة، والتمويل، والتجارة، والصناعة، ومن ثم أهمية تنفيذ تنسيق متماسك مشترك بين القطاعات للجهود والمبادرات في مجلس الوزراء وغير ذلك من أطر الحكم الوطنية والإقليمية، لزيادة الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، والتآزر وزيادة النتائج الإيجابية إلى أقصى حد والآثار الأكبر؛

وإذ نقر كذلك بالأدوار والمسؤوليات التكاملية التي ينبغي تعزيزها بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك القطاعات العامة، والمؤسسات الخاصة– ولاسيما مع المقار الأفريقية، والمجتمع المدني ذو القيادة الأفريقية، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر الأفريقية، والمرأة في القاعدة الشعبية والأعمال التجارية، في جميع القطاعات الرسمية وغير الرسمية في دفع أجندتنا الإنمائية القارية المشتركة 2063؛

وإذ نؤكد مجدداً دعمنا لولاية المبعوث الخاص لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي حول المرأة والسلم والأمن لتعزيز حقوق المرأة خلال النزاعات، ومشاركتهن في منع النزاعات وتسويتها، وحمايتهن من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛

وإذ نرحب بتوصيات مشاورات أصحاب المصلحة مع وزراء الاتحاد الأفريقي لمسائل الجنسين وشؤون المرأة، شبكة (المنظور الجنساني هو حملتي للأجندة) لمنظمات المجتمع المدني،

الزراعية، في سلسلة القيم الزارعية، الأمن الغذائي والتغذوي، والرعاية، وذلك من خلال إنشاء آليات للتمكين؛

ب) ينبغي أن تنفذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حق المرأة في الوصول إلى الموارد المالية، والتحكم فيها وامتلاكها والاستفادة منها، بما في ذلك عمليات المشتريات في المشاريع التجارية الزراعية؛ الأصول الإنتاجية، بما فيها الأراضي؛ البنية التحتية الأساسية المواتية؛ التعليم؛ المعلومات وتنمية المهارات؛ التكنولوجيا والممارسات المبتكرة، بغية بناء قدرات المرأة والنهوض بها اقتصاديا في المشاريع التجارية الزراعية؛

ج) ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تكثيف المبادرات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية تمكّن المرأة من قيادة مشاريع تجارية زراعية وسلسلة القيم الزراعية من خلال منع النزاع والاستجابة له في القارة، وكذلك معالجة آثار الأوبئة والكوارث الطبيعية؛

د) ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تسهيل تنمية المشاريع التجارية الزراعية وسلسلة القيم الزارعية من خلال ابتكار آليات وتكنولوجيا وتنمية المهارات للمرأة؛

هـ) ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تعزيز الزراعة باعبارها مجالا للدراسة في المناهج الدراسية، بما في ذلك المشاريع التجارية الزراعية وسلسلة القيم الزارعية؛

و) ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمفوضية على التأكد من أن منطقة التجارة الحرة القارية تعزز تمكين المرأة في المشاريع التجارية الزراعية وسلسلة القيم الزارعية؛

ز) ينبغي أن تدرج الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المؤشرات المراعية لمسائل الجنسين في إطار النتائج للبرنامج الأفريقي الشامل لتنمية الزراعية الوارد في إعلان ملابو حول التعجيل بالنمو والتحول في الزراعة وتحسين سبل المعيشة (ASSEMBLY/AU/2 (XX111))؛

ح) ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تكثيف عملية إدماج المرأة في الخدمات المالية في مجال المشاريع التجارية الزراعية وتمكينها بالمعارف والمهارات لاستعمال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع التجارية الزراعية وسلسلة القيم الزارعية ودعم **حملة** إلغاء المعزق تدريجيا وتحويله إلى المتاحف؛

ثانيا – نلتزم بالنهوض بالأجندة حول المرأة والسلام:

أ) إنشاء المؤسسات والشركات الصغيرة إلى الكبيرة الحجم، مع التركيز الخاص على المشاريع والمؤسسات الابتكارية للمرأة، التي تشجع التمكين الاقتصادي وقدرة المرأة؛

ب) تحسين وصول المرأة إلى الأراضي والتدريب على التكنولوجيات الجديدة وتحكمها فيها، وخاصة تلك التي تستهدف الاستجابة التي تتسم بالتكيف مع تغير المناخ، والتي تخفف بشكل خاص من العبء البدني على المرأة العاملة في الإنتاج الزراعي/ وصيد الأسماك/ والماشية/ والدواجن، بينما يتم أيضا تحسين الوصول إلى الأسواق؛

ج) وضع وتنفيذ إعلان ملابو لعام 2014 بشأن تسريع النمو الزراعي لأفريقيا والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، حيث تكون مسائل الجنسين هي القضية الشاملة للقطاعات لجميع الأهداف السبعة (7)؛

ثانيا. الالتزام بتعزيز وصول المرأة إلى الصحة:

نلتزم بتعزيز وصول المرأة إلى الصحة؛ ولتحقيق هذه الغاية، نقرر ما يلي:

أ) الأخذ في الاعتبار القضايا الحساسة للمرأة تجاه التهديدات الناشئة مثل الإيبولا والمعوقات الأخرى التي تعترض تنمية أفريقيا، والتي تترك أثرا سلبيا أكبر حجما على النساء والفتيات؛

ب) إنشاء آليات لتحديد ضحايا سوء المعاملة القائمة على نوع الجنس وتزويدهم بالعناية النفسية والاجتماعية والاقتصادية في أوضاع النزاع وبعد انتهاء النزاع؛

ج) كفالة تنفيذ حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة الأفريقية والمساءلة والمتبادلة في مجال الالتزامات القائمة للصحة والحقوق الإنجابية للمرأة، على النحو الذي اعتمده رؤساء الدول الأفريقية في بروتوكول الاتحاد الأفريقي لحقوق المرأة (بروتوكول مابوتو) في عام 2003، وخطة عمل مابوتو بشأن الحقوق الجنسية والصحة الإنجابية في عام 2006.

د) ضمان إنهاء وباء الإيدز بحلول عام 2030، كجزء من الأجندة 2063، واتباع نهج شامل لحقوق الإنسان لا يستثني أحدا؛ بما في ذلك الأطفال والمراهقين والنساء في سن الإنجاب والفئة السكانية الرئيسية من الإناث، مثل النساء والفتيات في أوضاع النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

ثالثا. الالتزام بدفع التمكين الاقتصادي للمرأة إلى الأمام:

نلتزم بتمكين المرأة على جميع المستويات الاقتصادية، بما في ذلك النساء المعرضات للمخاطر والفقيرات في المناطق الريفية والحضرية، مع إمكانية الوصول إلى التمويل والتحكم فيه، وتحقيقا لهذه الغاية، نصمم على القيام بما يلي:

أ) أن يضع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أجندة الجنسين في صدارة الأجندة الإنمائية على أن يواكب ذلك تخصيص الموارد الكافية بناء على نسبة مئوية محددة من الميزانية مع ترقية مستوى الوزارات المعنية بمسائل الجنسين لتمكينها من قيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

ب) أن تقوم الدول الأعضاء، في الوقت الذي نمضي فيه قدما نحو اعتماد الأجندة الإنمائية لما بعد 2015 والأهداف الإنمائية المستدامة، بإنشاء وإدماج آليات تضمن وصول المرأة إلى الموارد المالية ومهارات الخدمات المالية وإدارة المشاريع، والابتعاد عن الموارد المخصصة حصريا للمرأة ودفع المؤسسات المالية إلى رصد 50% كحصة دنيا لتمويل المرأة بغية تمكينها من النهوض من المشاريع الصغرى إلى المشاريع الكبرى.

رابعا. الالتزام بتعزيز الأجندة الخاصة بالسلم والأمن للمرأة:

نلتزم بدفع مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في منع النزاعات، وإدارة، وبناء السلام وإعادة الإعمار والتفاوض؛ وتحقيقا لهذه الغاية، نقرر ما يلي:

أ) وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 ورفع تقارير بشأنها لتسريع أجندة المرأة والسلم والأمن؛

ب) وضع وتنفيذ خطة اعمل من أجل إسكات صوت البنادق بحلول عام 2020 لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع؛

ج) إنشاء آليات لتحديد ضحايا الاعتداءات الجنسية القائمة على نوع الجنس وتقديم الرعاية النفسية والاجتماعية والاقتصادية خلال حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع؛

د) القضاء على الإفلات من العقاب لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

هـ) تسهيل الوصول إلى [illegible] ُود الأطفال، ضحايا العنف

سابعا. الالتزام بالمساءلة المتبادلة بخصوص الأنشطة والنتائج:

نلتزم بالجمع المنهجي للبيانات، والمراجعة المنتظمة، ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أجندة 2063 وخطة عملها العشرية باستخدام مؤشر الإعلان الرسمي، الذي وضع من قبل حملة "المساواة بين الجنسين أجندتي" ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ وتحقيقا لهذه الغاية، نقرر ما يلي:

أ) إجراء الاستعراض الخماسي للتقدم المحرز في عقد أفريقيا للمرأة الذي يتضمن تتبع ورصد والإبلاغ عن هذا التقدم المحرز؛

ب) تعزيز الاتساق، والمواءمة والتنسيق بين الجهود المتعددة القطاعات والمنابر المتعددة المؤسسات للاستعراض بين الأقران، والتعلم والمساءلة المتبادلين؛

ج) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية، بما في ذلك برمجيات التكنولوجيا، والمعدات ووحدات الإمداد المتواصل لجمع البيانات وتحليلها، وتوليدها وإدارتها، وتوليد المعرفة ونشرها، بما يدعم التخطيط الذي يقوم على الأدلة، والتنفيذ والرصد والتقييم؛ و

د) تبادل أفضل الممارسات والحلول عالية التأثير مع التركيز على قابلية زيادة/قسمة وتكرار التكنولوجيا لتحسين حياة النساء في ظروفها المختلفة بأفريقيا؛

ثامنا. تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم إنجاز فيما يخص هذه الالتزامات:

سنعزز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها على الاضطلاع بالأدوار والمهام المتزايدة التي كلفناها بها من خلال هذا الإعلان وغيره من الإعلانات والمقررات السابقة ذات الصلة. وتحقيقا لهذه الغاية ندعو رئيسة المفوضية لتقديم مقترح بهدف تعزيز القدرة المؤسسية للإدارة الرائدة فضلا عن الأقسام الأخرى ذات الصلة، لبحثه والموافقة عليه من قبل دورة المجلس التنفيذي العادية في يوليو 2015.

تاسعا. دعوة للعمل:

نلتزم بعملية سريعة لترجمة هذه الالتزامات الاقتصادية والتحويلية إلى نتائج؛ وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو:

أ) ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز تنفيذ النداء إلى العمل ووضع استراتيجية تنفيذ وخارطة طريق لتسهيل عملية ترجمة تطلعات رؤية وأهداف أجندة 2063 السبعة لعقد المرأة الأفريقية (2010–2020) وإعلان أديس أبابا بشأن التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين: نحو تغيير

تحولي للنساء والفتيات في أفريقيا (بيجين + 20)، وبيان مشاورات أصحاب المصلحة بشأن موضوع 2015 للاتحاد الأفريقي "عام تمكين المرأة والنهوض بها نحو تحقيق أجندة 2063 لأفريقيا" وكذلك إعلان ونداء حوهانسبيرج للعمل بشأن الإدماج المالي للمرأة الصادرين عن اجتماع الوزراء المعنيين بمسائل الجنسين وشؤون المرأة المنعقد في 12 يونيو 2015؛

ب) ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مراجعة وتقييم تنفيذ النداء إلى العمل مرة كل سنتين وربطه بآلية الإبلاغ الأخرى.

–

إعلان

بشأن القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا

"التراث التاريخي الذي نتركه للأجيال القادمة"،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/17 (XXV)ADD.4

نحن، رؤساء دول وحكومات مؤتمر الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الخامسة والعشرين في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا؛

إذ نأخذ في الاعتبار إعلان ياوندي بشأن القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المجتمعين خلال الفترة من 8 إلى10 يوليو 1996 في ياوندي، الكاميرون؛

وإذ نذكر بالمقرر بشأن القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا الذي اعتمده مؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين (طرابلس، 2003)، ومقرر المجلس التنفيذي بشأن القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا (مابوتو، 2003)؛ والإعلان الذي اعتمده مؤتمر وزراء الصحة الأفريقيين (أديس أبابا، 2009)؛

وإذ نقر بالنجاح غير المسبوق لحملة "القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا" التي أطلقت في اجتماع ياوندي والفرصة التاريخية المتاحة حاليا لتحقيق هدفنا المتمثل في جعل أفريقيا خالية من شلل الأطفال هذا العام؛

وإذ نلاحظ مع الشعور بالفخر أن القارة الأفريقية بأسرها لم تبلغ عن أي حالة لفيروس شلل الأطفال لأكثر من عشرة أشهر، وإن نيجيريا سجلت انخفاضا بلغ أكثر من 90٪ في حالات الإصابة بشلل الأطفال في عام 2014، وهي على وشك إنهاء انتقال فيروس شلل الأطفال مع عدم الإبلاغ عن أي حالات جديدة لأكثر من عشرة أشهر، ومن الواضح أن جميع حالات تفشي شلل الأطفال في القارة قد توقفت؛

وإذ نقر بان حماية جميع الأجيال القادمة من الآثار المعوقة لشلل الأطفال ستساعد على الحد من الفقر وتتوافق تماما مع رؤية اتحادنا "أفريقيا متكاملة ومزدهرة وتنعم بالسلام" مدفوعة بمواطنيها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة العالمية"؛

واذ نشير إلى الإعلان الرسمي حول الاحتفال بالذكرى الخمسين لأجندة 2063، الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في 26 مايو 2013، الذي يضع مسألة القضاء على الأمراض وصحة الرضع والأطفال في محور جهودنا المبذولة للقضاء على الفقر؛

واذ نسلم بأن جهود القضاء على شلل الأطفال تساعد على بناء النظم الصحية الوطنية والمحلية لوصول كل طفل إلى التدخلات والخدمات الصحية الأساسية في المناطق النائية، وفي أوساط السكان الأكثر ضعفا؛

1-**نؤكد مجدداً:**

1- التزامنا الراسخ بتحقيق هدف القضاء الشامل على شلل الأطفال، وتقديم المساعدة في جعل أفريقيا خالية من شلل الأطفال كتراث تاريخي للأطفال من جميع الأجيال القادمة؛

2- تصميمنا القوى على الحفاظ على الزخم الحالي في جهود القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، وتقديم دعمنا ورصدنا الكامل للتنفيذ الفعال لجميع حملات التطعيم ضد شلل الأطفال في عام 2015، لتصل إلى كل طفل ونطعمه ضد شلل الأطفال؛

2-**نهنئ** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ورؤساء الدول ووزراء الصحة وقادة الدول والحكومات المحلية وقادة المجتمع والزعماء التقليديين والدينيين، وكافة العاملين في مجال الصحة، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني على دعمهم الراسخ لأنشطة القضاء على شلل الأطفال؛ والاعتراف بدورهم المهم في تحقيق هذا النجاح التاريخي.

3-**نعترف:**

1. بالحاجة الماسة إلى مواصلة دعم الجهود المكثفة للقضاء على شلل الأطفال من أجل الحفاظ على مكاسبنا التي تحققت بشق الأنفس؛
2. بأهمية الحفاظ على نظام مراقبة قوي للأمراض، ليكون قادرا على الكشف والاستجابة لأي حالة انتشار لشلل الأطفال بعد حالات انتقال عدوى فيروس شلل الأطفال، وتعزيز تغطية للتحصين الروتيني من أجل حماية جميع الأطفال؛

3. بالتراث الأوسع لنطاق البنية التحتية لشلل الأطفال، والموارد المتعلقة بمعالجته، والدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز التحصين الروتيني، ودعم مراقبة الأمراض بشكل أوسع وجهود الاستجابة للحالات الصحية الطارئة، واستخدام البنية التحتية لشلل الأطفال في التصدي لفيروس الإيبولا في نيجيريا هي مثال حي على هذا التراث.

4- **نقر** بالدعم الثابت ومساعدة الشركاء في مبادرة القضاء على شلل الأطفال على نطاق العالم وشركاء التنمية الدوليين ومنظمات المجتمع المدني في القضاء على شلل الأطفال في أفريقيا، ونحثهم على مواصلة الدعم على نفس المستوى حتي يتم إعلان أفريقيا رسميا خالية من شلل الأطفال وعلى مساعدة تعزيز جهود التحصين الروتيني في القارة.

5- **نشجع**:

1. القيادة الوطنية والوطنية الفرعية لجميع البلدان المتضررة من شلل الأطفال على توفير الإشراف المباشر والمتسق لجهودها الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال، وضمان الوصول إلى كل وتطعيمه.
2. جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تخصيص موارد محلية إضافية لتعزيز مبادرات مراقبة الأمراض والتحصين الروتيني، ورصد التنفيذ بالكامل للخطة الاستراتيجية 2013-2018 للقضاء على شلل الأطفال عن كثب.

-

إعلان

بشأن إطلاق المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية،

الوثيقة EX.CL/907(XXVII)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمرنا المنعقدة في جوهانسبيرج ، جنوب افريقيا يومي 14 و15 يونيو 2015 ؛

إذ نستحضر مقررنا (ASSEMBLY/AU/DEC.394 (XVIII) المعتمد في قمة يناير 2012 بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية المقرر تفعيلها في عام 2017 كتاريخ إرشادي؛

وإذ نستحضر من جديد مقررنا (ASSEMBLY/AU/11(XXIV)) الصادر في يناير 2015، مؤكدين التزامنا بإطلاق المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في يونيو 2015؛

وإذ نؤكد إلتزامنا بزيادة التجارة الأفريقية البينية من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة القارية التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية العادلة ودعم التكامل من خلال تحرير التجارة وتطوير البنى التحتية والصناعة بموجب التنفيذ الكامل لمعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ؛

وإذ نشدد على أهمية بناء منطقة التجارة الحرة القارية على غرار مناطق التجارة الحرة الإقليمية القائمة حاليا من أجل توسيع وتعميق التكامل الإقليمي؛

وإذ نكرر أن إنشاء منطقة تجارة حرة قارية عملية تساهم في إدماج الاقتصادات الأفريقية يعتبر معلمًا أساسيا في تنفيذ أجندة 2063 والموقف الأفريقي الموحد من أجندة التنمية لما بعد 2015 كما أنه سيلعب دورًا رئيسيا في تعزيز التحول الهيكلي للقارة ؛

وإذ نكرر أهمية تنفيذ خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية التي تحدد أولويات العمل في مجال التصنيع، وتطوير البنية التحتية وحرية تنقل الأشخاص من أجل ضمان الاستفاده القصوى من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛

وإذ ندرك الأهمية التي تكتسيها السياسات والإصلاحات الموازية على المستويات القارية والإقليمية والوطنية بغية تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد من إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بيننا؛

وإذ نعترف بالحاجة إلى المساعدة الفنية لتسهيل المشاركة الفعالة من قبل جميع الدول الأعضاء في العملية المؤدية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية؛

إدراكًا منا لأهمية المشاركة البناءة من القطاع الخاص، والبرلمانيين وأصحاب المصلحة المعنيين في المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية من خلال الآليات المناسبة؛

وإذ نحيط علمًا بتقرير اجتماع وزراء التجارة الأفريقيين المنعقد في أديس ابابا، أثيوبيا يومي 14 و15 مايو 2015؛

نقرر

1. **إطلاق المفاوضات حول** إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الرامية إلى تكامل الأسواق الأفريقية تمشيا مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية
2. **حث** جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية ؛
3. **دعوة** المفوضية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية وسائر الشركاء الإنمائيين الآخرين إلى توفير الدعم التحليلي والمساعدة الفنية والقيام بتنفيذ البرنامج الشامل لبناء القدرات يستهدف الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على المشاركة الفعالة في المفاوضات
4. **الإشادة** بالمفوضية وفريق العمل القاري المعني بمنطقة التجارة الحرة القارية على العمل الذي تم انجازه تحضيرًا لإطلاق المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية؛

–

إعلان

بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/9 (XXV)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في دورتنا العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، يومى 14 و15 يونيو 2015؛

إذ نحيط علما بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين، ***وإذ نشير*** إلى جميع القرارات والمقررات التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد مجددا دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛

وإذ نؤكد من جديد دعمنا للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي وفقا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي أدت إلى تقدم الدعوة الواضحة لإقامة دولة

[redacted]

ة
إ نيو
على

وإذ ندين كذلك إسرائيل لحجبها أموال وعائدات الضرائب الفلسطينية، التي تشكل حجر الزاوية للاقتصاد الفلسطيني، وندعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل للإفراج عن أموال الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها؛

نقرر بالتالي:

1- **دعوة** المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، **ونطالب أيضا** بامتناع إسرائيل عن الاعتقالات التعسفية للفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، مما يشكل انتهاكا للقوانين الدولية ومعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق المرأة والطفل؛

2- **ندعو أيضا** المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لرفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر الحدودية أمام حركة الأشخاص والبضائع، والاستجابة الفورية للحالات الإنسانية بسبب هذا الحصار؛

3- **نطلب** من مجلس الأمن الدولي الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه، لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة على أساس مبدأ الدولتين، وفقا لحدود 1967، وتطبيق أحكام القانون الدولي ذات الصلة والمقررات السابقة للمجلس في هذا الصدد؛

4- **نؤكد مجدداً** أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى حدود يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي مازالت محتلة في الجنوب اللبناني.

5- **يدعو** إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

6- **يدعو** جميع الدول الأعضاء والدول الأخرى التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك وتأييد قبولها في المنظمات الإقليمية والدولية.

–

إعلان حول الاعتماد على الذات

نحن، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في دورتنا العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، يومي 14 و15 يناير 2015، اعتمدنا الخطة العشرية الأولى لتنفيذ لأجندة 2063 وآلية تمويلها، كخطوة نحو تحقيق رؤيتنا الجماعية بشأن مستوى وعمق التكامل والتنمية التي يجب أن تحققهما قارتنا في السنوات الـ50 المقبلة؛

1. **وإذ نقوم بذلك** ندرك أيضا أنه من أجل تحقيق الأهداف المحددة في أجندة 2063، ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ إجراءات عملية وملموسة لضمان الاعتماد على الذات الذي حددناه هدفاً لنا قبل 35 عاما في خطة عمل لاجوس المعتمدة في عام 1980؛

2. **ونؤكد من جديد** أن الاعتماد على الذات لا يعني عزل الذات ولكن الالتزام بالاعتماد بشكل أساسي على مواردنا الخاصة في تنمية قارتنا وتعبئة الموارد داخل قارتنا من أجل تحقيق التنمية؛

3. وفي هذه القمة، **اعتمدنا** مجموعة التدابير التالية لضمان الاعتماد على الذات:

أ. المقرر بشأن مصادر التمويل البديلة للتمويل وجدول تقدير الأنصبة المنقح الذي سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من يناير 2016 والذي يتمثل هدفه في ضمان تمويل الدول الأعضاء في الاتحاد، على المدى المتوسط، 100 في المائة من الميزانية التشغيلية، و75 في المائة من الميزانية البرنامجية و25 في المائة من عمليات السلم والأمن.

ب. وإضافة إلى ذلك نعمل، من خلال مؤسسة الاتحاد الأفريقي التي أنشأناها لحشد الموارد في القارة، مع الشعوب الأفريقية، بما في ذلك قطاعنا الخاص، لاستكشاف مصادر أخرى مبتكرة لتمويل اتحادنا. وعلى وجه الخصوص وللمرة الأولى في قممنا، أعلن القطاع الخاص الأفريقي تعهدات هامة من شأنها أن تزيد من موارد ميزانية اتحادنا.

4. **ندرك** أن الحل الطويل المدى لزيادة قدرات الدول الأعضاء على الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية الكاملة لمتطلبات ميزانية اتحادنا يتمثل في تعزيز قدرة اقتصاداتنا على المستويين القطري والقاري على حد سواء. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برامج ومبادرات المسار السريع لأجندة 2063؛

5. يجب أيضا أن **تعتمد** أفريقيا على نفسها في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية في مجال السلم والأمن سواء من حيث التمويل أو تعزيز قدرتنا الجماعية للاستجابة لحالات النزاعات. وتمثل القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات الآلية المؤقتة التي أنشأناها لهذا الغرض، بينما نقوم بتفعيل قوتنا الأفريقية الجاهزة؛

6. **نعتقد** أن هذه الحزمة من تدابير الاعتماد على الذات لن تضع قارتنا على الطريق نحو تحقيق الرؤية الواردة في أجندة 2063 فحسب ولكنها أيضا ستعكس التبعية التي تعيق تطوير الإمكانات الكاملة لقارتنا.

–

إعلان حول الهجرة،

الوثيقة ASSEMBLY/AU/18 (XXV)

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في الدورة العادية الـ25 لمؤتمرنا في جوهانسبيرج، جمهورية جنوب أفريقيا، يومي 14 و15 يونيو 2015 حول موضوع "سنة تمكين المرأة والنهوض بها نحو أجندة 2063"؛

عقب المناقشات التي أجريناها حول مسألة الهجرة الاستراتيجية، نجدد التأكيد، فرادى وجماعات، على التزاماتنا السابقة بتسريع حرية التنقل والتكامل في القارة والهجرة لأغراض التنمية ومعالجة الهجرة النظامية وغير النظامية ونتعهد باتخاذ الإجراءات التالية:

(1) التعجيل بتنفيذ نظم تأشيرة حرة على نطاق القارة، بما في ذلك إصدار التأشيرات للأفريقيين في منافذ الدخول والعمل بمبدأ المعاملة بالمثل حيث ينبغي أن تحظى الدول التي تضمن حرية التنقل بالمعاملة نفسها.

(2) منح جميع الأفريقيين نفس الفرص التي تمنحها البلدان لمواطنيها داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية بحلول عام 2018.

(3) الإسراع بتفعيل جواز السفر الأفريقي الذي سيسهل، كبداية، حرية تنقل الأشخاص والذي سيتم إصداره من قبل الدول الأعضاء.

(4) إنشاء آلية منسقة لضمان مواءمة التعليم العالي في أفريقيا وقابليته للمقارنة ومقبوليته والاعتراف بالشهادات، بما من شأنه تسهيل إمكانية نقل المعارف والمهارات والخبرات.

(5) إنشاء آلية للطرق العملية لتمكين المرأة الأفريقية والشباب في التعليم وتشجيع النمو المستدام في اكتساب المعرفة وإدماج برامج التبادل والتوظيف الذاتي في مناهج التعليم.

(6) تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم من خلال تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولها الإضافي ضد الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من خلال تحسين التشريعات وتوفير الدعم للضحايا من خلال تعزيز التعاون الدولي والتدريب.

(7) المساعدة في تحقيق استقرار الحكومة المنتخبة في ليبيا.

1. **نطب** من المفوضية أن تنظم، على جناح السرعة، خلوة للمجلس التنفيذي لبحث ما يلي:

(1) مسألة التنقل وحرية تنقل الأشخاص في أفريقيا؛
(2) بلورة موقف موحد لأفريقيا قبل مالطا؛
(3) عقد مؤتمر حول الهجرة مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2015؛
(4) وضع بروتوكول حول حرية تنقل الأشخاص؛
(5) المشاركة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في عملية تنمية القدرات على إدارة تدفقات الهجرة داخل القارة.

2. **نجيز** مبادرة القرن الأفريقي التي اتخذها الاتحاد الأفريقي، وكذلك نتائج المؤتمر الإقليمي حول الاتجار بالبشر وتهريبهم، المنعقد في الخرطوم، السودان، من 13 إلى 16 أكتوبر 2014، بما في ذلك، بما فيها الاختصاصات والإعلان والاستراتيجية وخطة العمل، **ونطلب** من المفوضية رفع تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي عن المبادرة؛

3. **نقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظرنا، **ونطلب** من المفوضية رفع تقرير إلى المؤتمر عن تنفيذ هذا الإعلان في يناير 2016.

–

قرار

بشأن أرخبيل شاجوس،

الوثيقة EX.CL/901(XXVII)

إن المؤتمر:

إذ يذكّر بالاقتطاع غير القانوني لأرخبيل شاجوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، من أراضي موريشيوس من قبل المملكة المتحدة، القوة الاستعمارية السابقة، قبل استقلال موريشيوس، في انتهاك للقانون الدولي والقرارين(XV) 1514 و(XX)2066 الصادرين عن الأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1960 و16 ديسمبر 1965 على التوالي واللذين يحظران على القوى الاستعمارية تفكيك الأراضي المستعمرة قبل منح الاستقلال، وكذلك القرارين (XXI) 2232 و(XXII)2357 الصادرين عن الأمم المتحدة في 20 ديسمبر 1966 والمؤرخين في 19 ديسمبر 1967 على التوالي؛

وإذ يؤكد من جديد أن أرخبيل شاجوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، يشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي جمهورية موريشيوس؛

يستنكر استمرار احتلال المملكة المتحدة غير القانوني لأرخبيل شاجوس، وبالتالي حرمان جمهورية موريشيوس منبسط سيادتها الأرخبيل وجعل القضاء على الاستعمار في أفريقيا غير مكتمل.

وإذ يُذكّر في هذا الصدد، منبين جملة أمورأخرى:

(1) بالقرار RES.1(XVI) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا في يناير 2011؛

(2) إعلان ملابو الصادر عن قمة أفريقيا–أمريكا الجنوبية المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية في فبراير 2013؛

(3) إعلان المؤتمر ASSEMBLY/AU/DECL.1(XXI) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا؛ في مايو 2013.

(4) (4) الإعلان الرسمي حول الذكرى الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا في مايو 2013؛

وإذ يؤكد مجددا قلقه البالغ من أن المملكة المتحدة تعتزم إقامة "منطقة بحرية محمية" حول أرخبيل شاجوس، بطريقة تتعارض مع التزاماتها القانونية الدولية، الأمر الذي يعرقل بسط جمهورية موريشيوس سلطتها على أرخبيل شاجوس.

يلاحظ أن هيئة التحكيم التي تم تشكيلها بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أصدرت حكما بعدم شرعية "المنطقة البحرية المحمية"المزعومة في القضية التي رفعتها حكومة جمهورية موريشيوس في 20 ديسمبر 2010 ضد حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية؛

يرحب بتأكيد عضوين في هيئة التحكيم على أن جمهورية موريشيوس هي "الدولة الساحلية" فيما يتعلق بأرخبيل شاجوس؛

ونظرا إلى أن حكومة جمهورية موريشيوس ملتزمة بحزم باتخاذ جميع التدابير المناسبة للممارسة الفعلية لسيادتها على أرخبيل شاجوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي:

1- **يرحب** بالحكم الصادر عن هيئة التحكيم التي تم تشكيلها بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار، التي هي ملزمة للمملكة المتحدة، **ويؤكد** على أن "المنطقة البحرية المحمية "المزعومة قد أنشئت بصورة غير قانونية خرقا للقانون الدولي؛

2- **يؤكد من جديد** أن المملكة المتحدة لا ينبغي أن تعامل كـ "دولة ساحلية" فيما يتعلق بأرخبيل شاجوس، وأن أي محاولة من جانب المملكة المتحدة في المطالبة بمثل هذا

الوضع في أي محفل دولي ينبغي أن تعامل على أنها مخالفة للقانون الدولي وتتعارض معه؛

3- **يؤكد من جديد** دعمه لجمهورية موريشيوس في سعيها المشروع لممارسة سيادتها على الأرخبيل شاجوس، بما في ذلك دييغو غارسيا على نحو فعال.

4- **يجدد** دعوته إلى المملكة المتحدة لوضع حد سريع لاحتلالها غير القانوني لأرخبيل شاجوس حتى تتمكن جمهورية موريشيوس من ممارسة سيادتها على الأرخبيل بفعالية؛

5- **يحث** المملكة المتحدة، في انتظار عودة أرخبيل شاجوس إلى السيطرة الفعالة لجمهورية موريشيوس، على عدم اتخاذ أي تدابير أو قرارات قد تؤثر على مصالح جمهورية موريشيوس دون المشاركة الكاملة لهذه الأخيرة، وفقا للقرار الصادر عن هيئة التحكيم والقانون الدولي؛

6- **ويؤيد تماما** ضرورة بذل المزيد من الجهود واتخاذ التدابير وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك تلك التي لها طابع دبلوماسي وقانوني على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والتي يمكن أن تتخذها حكومة جمهورية موريشيوس للعودة المبكرة وغير المشروطة لأرخبيل شاجوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، إلى السيطرة الفعلية لجمهورية موريشيوس.

–